

PROVISIONAL

A/43/PV.48
21 November 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: <u>الرئيس</u>
(الجمهورية العربية الليبية)	السيد التريكي (نائب الرئيس)	: <u>ثم</u>
(الأرجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	: <u>ثم</u>
(فانواتو)	السيد فان ليروب (نائب الرئيس)	: <u>ثم</u>

مسألة ناميبيا [٢٩] (تابع)

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
- (ج) تقرير الأمين العام
- (د) تقرير اللجنة الرابعة
- (هـ) مشاريع قرارات

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات [٨] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza الحرس على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥البند ٢٩ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/43/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ((A/43/23/(Part V) و A/AC.109/960
- (ج) تقرير الأمين العام (A/43/724)
- (د) تقرير اللجنة الرابعة (A/43/780)
- (هـ) مشاريع قرارات ((A/43/24 (Part II) ، الفصل الأول)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول ، أود أن أذكر الممثلين بأن قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند ستغفل ظهر غد ، وذلك وفقا للقرار المتخذ في الجلسة الصباحية اليوم . ومن ثم فإنني أشدد على الممثلين الراغبين في التكلم أن يتكروا بادراج اسمائهم على القائمة بأسرع ما يمكن .

والمتكلم الأول بعد ظهر اليوم هو الرئيس بالانابة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأعطيه الكلمة .

السيد اوراماس أوليفا (كوبا) (الرئيس بالانابة للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) (لجنة ال ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لما كانت الجمعية العامة توجه انتباهها مرة أخرى إلى مسألة ناميبيا ، فإن من دواعي القلق البالغ أن الموقف القائم على التحدي الذي ينتهجه نظام الأقلية الحاكم في جنوب افريقيا لا يزال يعرقل استقلال ناميبيا ، على الرغم من الجهود المتضافرة التي ما برحت المنظمة تبذلها على امتداد العقود الأربعة الماضية .

ومنذ عشرة أعوام ، أي عندما اتخذ مجلس الأمن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا ، والذي وافقت عليه كل من جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لأفريقيا الجنوبية الغربية ، اعتقد العالم أن استقلال ناميبيا قد بات وشيكا .

(السيد اوراماس أوليفا ، الرئيس
بِالانابة للجنة ال ٢٤ الخاصة)

ألا أن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا لا يزال مستمرا في انتهاك صارخ للقانون الدولي ، في حين أن الشعب النامبي لا يزال ينكر عليه حقه الموروث في تقرير المصير وفي الاستقلال . وخطة الأمم المتحدة مجمدة وغير منغذة ، في حين أن النظام العنصري لا يزال يرتكب أعمال القمع داخل ناميبيا وأعمال العدوان على الدول المجاورة ، مهددا بذلك السلم والأمن الدوليين تهديدا خطيرا .

وكما بين مقرر اللجنة الخاصة ، زميلي المطلع وصديقي السيد أحمد فاروق عرنوس ، ممثل الجمهورية العربية السورية ، أجرت لجنة ال ٢٤ الخاصة هذا العام ، في سياق تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، استعراضا جديا ومتعمقا للحالة في ناميبيا ، واتخذت في آب/أغسطس بتوافق الآراء قرارا كرر بحزم ذكر أن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا هي الأساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية سلمية لمسألة ناميبيا . وفي الواقع ، وكما شُدد في خطة الأمم المتحدة ، إن التنفيذ الفوري للخطة دون أية شروط مسبقة أو تعديلات أمر واجب .

وكما أوصت اللجنة الخاصة مرة أخرى ، فإن فرض مجلس الأمن فورا لجزاءات شاملة ملزمة على نظام جنوب افريقيا يمثل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيية للتحويل السلمي في الجنوب الافريقي . وعليه ، يتعين ممارسة ضغط مستمر على حكومة جنوب افريقيا إلى أن يُعطى شعب ناميبيا الفرصة لأن يقرر بحرية مستقبل مركزه وإلى أن يُستأصل نظام الفصل العنصري من ناميبيا ومن جنوب افريقيا .

وفي هذه المرحلة الحرجة من التطورات ، هناك حاجة ملحة الى توفير دعم متزايد وفعال لشعب ناميبيا المناضل وحركة تحريره الوطنية الوحيدة والحقيقيية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ولئن واصلت بضع وكالات ومنظمات من منظومة الأمم المتحدة ، وان كانت بدرجات متفاوتة ، تقديم المساعدة إليه ، فإن مستوى المساعدة المقدمة حتى الآن ليس كافيا . والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية خاصة إزاء ضمان اتخاذ جميع الخطوات الممكنة ، من خلال برنامج بناء الدولة الناميبية ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا ، لتوفير أفضل فرص التدريب للشعب النامبي لإعداد نفسه لإقامة ناميبيا المستقلة ذات السيادة في وقت قريب .

(السيد اوراماس أوليفا ، الرئيس
بالانابة للجنة ال ٢٤ الخاصة)

أود أن أعرب عن خالص أملِي في أن المناشآت الموجهة في هذا الصدد إلى جميع الدول الأعضاء وإلى الوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات ، داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء ، ستُلبى بإيجابية وسخاء بغية تلبية احتياجات الشعب النامي المتزايدة باستمرار .

تشير التطورات الأخيرة المتصلة بالمنطقة ، إن كان لها أية دلالة على الإطلاق ، إلى أن بداية الانهيار النهائي للنظام العنصري الاحمق ورضوخه لقوى التحرر وقوى التاريخ ، التي لا تقاوم ولا يمكن عكس مسيرتها ، أخذت مؤخراً تلوح في الأفق ، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الجهود المشتركة لحركات التحرير ودول خط المواجهة .

ومن المؤمل أن الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة ، لاسيما الجهود التي استهدفت تأمين حل مقبول دولياً لمسألة ناميبيا ، وفقاً لما نص عليه قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ستؤدي في النهاية إلى إنهاء سفك الدماء في الاقليم ونيل شعب ناميبيا حريته وتحقيق إقامة دولته .

مع أننا نعي الاحتمال القائم في أن تتمخض تلك الجهود عن نتيجة ناجحة ، فإن تفاؤلنا يعكس صفوه الخطر المتأصل في التعامل مع نظام نجح طويلاً عن طريق الخداع والمكر والقسوة في الاحتفاظ بحكمه لناميبيا . ولذلك ، فإن استمرار الشكوك في صدق نوايا النظام الحالية متوقع . ويتعين علينا ، بوصفنا أعضاء مهتمين من أعضاء المجتمع الدولي ، أن نبقي متيقظين إزاء الحالات المتغيرة ومستعدين لاتخاذ إجراء عاجل أو اقتراح مبادرات ببناءة . ومن الضروري ، على نحو مماثل ، أن تبقى جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة على علم بالتطورات الحاسمة التي تؤثر على مصير ناميبيا النهائي ، مما قد يجعلها تعزز من مساعيها الجماعية الرامية إلى تحقيق هدفها المشترك .

ومن المهم جداً في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل النضال التحرري أن يعقد المجتمع الدولي العزم ، مرة واحدة وإلى الأبد ، على النهوض بالأمانة المقدسة التي أخذها على عاتقه نيابة عن شعب ناميبيا بأن يتخذ التدابير الواجبة لإرغام جنوب أفريقيا على الامتثال لقرارات مجلس الأمن . ويتعين علينا أن نواصل اظهار التضامن مع

(السيد اوراماس أوليفا ، الرئيس
بالانابة للجنة ال ٢٤ الخاصة)

شعب ناميبيا ، لا من خلال تقديم الدعم المعنوي والسياسي فحسب ، بل أيضا بتقديم مساهمات سخية إلى شتى برامج المساعدة التي بدأتها الأمم المتحدة نيابة عنه . إن اللجنة الخاصة مستعدة من جانبها لاتخاذ أي اجراء ضروري من شأنه أن ييسر استعادة شعب ناميبيا بسرعة لحقه الموروث غير القابل للتصرف فيه . لقد عانى الشعب الناميبى لما يزيد على قرن من الاحتلال الاستعماري . وأود ، باسم لجنة ال ٢٤ الخاصة ، أن أؤكد له أنه لا يقف وحده في ساحة النضال ، إذ أن قضيته هي نفس أهداف هذه المنظمة : السلم والعدالة والحرية للجميع . وفي الختام ، أود باسم اللجنة الخاصة أن أشيد بوجه خاص بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا للعمل الهام الذي قام ولا يزال يقوم به بكفاءة بقيادة رئيسه الموقر ، السيد زوزو ، سفير زامبيا . إن دور المجلس ، بوصفه السلطة الادارية القانونية لناميبيا إلى أن يتحقق استقلالها ، لا يمكن المبالغة في التشديد عليه . وفي المرحلة الحالية من كفاح الشعب الناميبى ، من الضروري أن يقدم للمجلس أقصى تعاون ممكن من جانب جميع الدول الاعضاء ، وذلك لكي يتمكن من مواصلة النهوض بمسؤولياته بفعالية كبيرة .

إنني واثق ياسيادة الرئيس أن عمل الجمعية العامة في هذه الدورة ، بقيادتكم وتوجيهاتكم وبمهارتكم ودبلوماسيتكم ، سيوفر اسهاما ايجابيا آخر لإنهاء الحالة السائدة في ناميبيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٥٢/٣١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ . أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

السيد أنغيولا (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو))
(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أهنتكم ، سيدي ، على انتخابكم عن جدارة رئيسا للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . أن بلدكم العظيم الأرجنتين نصير متحمس للقضية الناميبية ، وقد اتخذ في السنوات الاخيرة خطوات هامة لمناهضة جنوب افريقيا التي تتبع نظام الفصل العنصري شملت قطع العلاقات الدبلوماسية مع ذلك النظام . ان القرب الجغرافي بين بلدينا يوفر امكانيات طيبة للتعاون بيننا في المستقبل . أما سلفكم السيد بيتر فلورين ، نائي وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فقد ترأس أعمال الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة بمقدرة تدعو الى الاعجاب ، وأغتتم هذه الفرصة لكي أحييه لحسن أدائه لمهمته .

وأود أيضا أن أتقدم بتحية خاصة الى الامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لجهوده الشجاعة والدؤوبة في السعي من أجل نشر الحرية والعدالة والسلم في أنحاء عالمنا . إن التزامه الذي لا يهتز بمصالح البشرية العام قد أكسبه إعجابا كبيرا . وينبغي أن أسجل هذه اللحظة التاريخية التي توجد فيها اليوم امكانيات عظيمة لتسوية المنازعات ولجعل كوكبنا أكثر أمنا من وقوع محرقة نووية .

وبفضل ايمان الامين العام الراحل بالأمم المتحدة وما يبذله من جهد شاق وتضحيات ، وصلنا الى هذه اللحظة التاريخية التي نشهد فيها منظمنا وهي تجدد قوتها . وحتى الذين كانوا يتمنون زوال المنظمة في ماض ليس ببعيد يدركون الآن الدور الاساسي الذي تقوم به في صون السلم والامن الدوليين .

ولا شك أن تخفيف حدة التوتر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية وتوقيع معاهدة ازالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى - معاهدة

القوات النووية المتوسطة - التي تزيل فئة كاملة من الأسلحة النووية خطوة جديرة بالثناء في الاتجاه السليم نحو نزع السلاح في العالم نزعا كاملا .

وقد أشارت بطبيعة الحال شخصيات بارزة مختلفة الى الجنوب الافريقي ، وعلى وجه التحديد الجهود التي تبذل حاليا لتسوية النزاع في جنوب غرب افريقيا ، أثناء المناقشة العامة . وسأعود الى هذا الموضوع بالتفصيل في مرحلة لاحقة .

وأود الآن أن أضع الامور في المنظور السليم . مرة أخرى تعود الجمعية العامة لتناول مسألة ناميبيا . وقد يبدو للبعض أن هذا التناول قد أصبح ممارسة روتينية . وهناك أشخاص غير مبالين حتى قبل أن ينظروا في مضمون الموضوع ، يندبون المناقشة التي في غير محلها وطول الوثائق ، والنفقات ، وما يسمى بتسمية الدول بالاسم وغير ذلك من المناورات التي تهدف الى صرف الانتباه ، وربما شعر هؤلاء الاشخاص بالسعادة اذا أسقطت مسألة ناميبيا من على جدول أعمال الأمم المتحدة دون التوصل بالضرورة الى التسوية اللازمة للمشكلة . ونحن مدينون بالتقدير القلبي للذين رفضوا كمسألة مبدأ ، هذه النزعة اللامبالية وما برحوا يؤيدون نضالنا العادل من أجل تقرير المصير والاستقلال الوطني .

وبالنسبة لنا ، كان حضور الشعب الناميبى للحديث أمام هذه المنظمة على مدى العقود الماضية تجربة تجمع بين الالم والامل ، ففي كل عام يمر ، وفي كل شهر ، وكل اسبوع ، وكل يوم يقتل الجيش والشرطة وفرق الموت التابعة لنظام الفصل العنصري بوحشية المزيد والمزيد من الرجال والنساء والاطفال الناميبيين وتشوهم وتلقي القبض عليهم ، وتسجنهم وتعتقلهم وتعذبهم لقد دمرت هذه الفرق الارهابية معظم ممتلكاتهم والكثير من مواردهم الطبيعية ، سواء أكانت ماسا أو نحاسا أو يورانيوم ، تنهبها الشركات الغربية عبر الوطنية الجشعة المجردة من الضمير التي تعمل في بلادنا والتي تتجاهل محنة الناميبيين الفقراء الجائعين المشردين وهي تعيد الأرباح الخرافية المتراكمة الى بلادها .

وهذه الهيئة العالمية الرفيعة هي المحفل الصحيح لفضح هذا الانكار الصارخ والانتهاكات الصارخة للحقوق الاساسية لشعبنا ، فهذه الهيئة هي التي أنهت منذ ما يزيد عن عقدين بقرار تاريخي انتداب جنوب افريقيا العنصرية على بلادنا . كذلك أكدت المقررات الصادرة عن هيئات دولية أخرى ومنها أعلى جهاز مكلف بحفظ السلم والامن الدوليين ، وهو مجلس الامن ، الى جانب محكمة العدل الدولية ، للشعب الناميبي أن مصيره في أيدي أمينة . غير أننا ننظر اليوم الى الماضي في غضب واحباط لضيق عقدين من الزمن في مناورات مستمرة ، وتكتيكات تعويقية ولف تام من جانب نظام الاحتلال غير المشروع ، بينما تبدو الامم المتحدة عاجزة عن أن تضع قراراتها موضع التنفيذ ولاسيما قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومع ذلك دأب شعبنا على تقدير أهمية الامم المتحدة والدور الذي تقوم به . وقد جاء علينا حين من الزمن كان أملنا فيه أقرب الى السذاجة الصريحة ، عندما تصورنا أن الامم المتحدة سوف تأتي الينا لكي تحررنا . لقد أصبحت تلك الايام الآن ماضيا ، فقد اكتشفنا ، لسوء الحظ ، ان المنظمة ذاتها التي تمثل الأمل للمقهورين والمضطهدين قد سلبها الذين يصادقون الحكام العنصريين المستعمرين في بريتوريا قدرتها وهم مصممون على تأييد ذلك النظام في سبيل أهدافهم الانانية القصيرة النظر . ان فهمنا لهذا التناقض الداخلي لم يثبنا بأي حال من الأحوال عن ايماننا بالامم المتحدة . ولهذا السبب فنحن مقتنعون بأنه اذا رفضت حكومات تلك الديمقراطيات المزعومة أن ترى النور ، فعلى الشعوب بالضرورة أن تجعل أصواتها مسموعة . وهنا يكمن أملنا ، لأن صوت المنطق يزداد سماعه وضوحا يوما بعد يوم .

ولاشك أن هناك من الحاضرين هنا من يودون الخير للشعب الناميبي ، ويدعون الى التحلي بالصبر في هذه المرحلة من المفاوضات الصعبة . وأود فحسب أن أذكرهم بأن عشرة أعوام فترة طويلة تكفي للتعبير عن الصبر .

إن الجهود التي يبذلها الأمين العام بلا كلل سعيا الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في شكله النهائي تقوي عزائمنا وتشد من أزرنا ونحن نهنته على صبره . وقد احتفظت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) دوما من جانبها بعلاقات تعاون وثيقة ومشاورات منتظمة مع الأمين العام ومعاونيه في هذا الصدد . لقد تعلمنا من تاريخنا ومن خبرات الشعوب في كل مكان اننا نحن الذين سنحرر انفسنا بأيدينا ، وأن ما يفعله المجتمع الدولي في هذا السياق يكمل كفاحنا ويتممه . وقد واصلت حركتنا الطليعية الممثلة في سوابو ، اهتداء بمن سبقونا على درب النضال ، الاضافة الى الانتصارات التي احرزت على الجبهتين السياسية والعسكرية ضد النظام العنصري . بعبارة أخرى ، واصلت سوابو الاضطلاع بدور طليعي في قيادة الشعب الناميبي في الداخل والخارج في النضال من أجل التحرر الوطني والانعقاد الاجتماعي . ونجحنا في توحيد جماهير شعبنا من عمال وفلاحين ونساء وشباب وطلاب حول ذلك الهدف المشترك . وبفضل سياستنا الساعية الى الوصول الى كل الوطنيين الناميبيين ، بغض النظر عن معتقداتهم أو لونهم ، أخذ عدد متزايد من البيض من أبناء ناميبيا يلتحقون بصغوف سوابو في السنوات والشهور الأخيرة . وقد جاء هذا التطور . في وقت جعلت فيه الحالتان السياسية والعسكرية في ناميبيا من العسير للغاية على أي شخص يُكن احتراماً لنفسه الاستمرار في تصديق دعاية بريتوريا الرخيصة أو تضليلها الإعلامي . وأدى تكثيف النضال التحرري المسلح من جانب المقاتلين في جيش التحرير الوطني الناميبي ، بالاقتران بالاتساع المطرد لنطاق الاعمال الجماهيرية التي يقوم بها أبناء شعبنا ، ولا سيما العمال والشباب والطلاب ، الى نقطة التحول الحالية في تاريخ نضالنا ، وهو تحول لايمكن عكس اتجاهه . ونحن واثقون أكثر من أي وقت مضى بأن النصر بات في متناول أيدينا .

اسمحو لي أن أنتقل الآن الى المحادثات الرباعية الجارية التي تشترك فيها أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا والولايات المتحدة . لقد اعربت سوابو بالفعل عن رأيها في الموضوع باستغاضة . فنحن نرى أنه توجد ، اذا ما توافر حسن النية ، إمكانية حقيقية لحل الصراع في افريقيا الجنوبية الغربية ، أي لتحقيق استقلال ناميبيا ،

الذي طال تأخيرته ، على أساس قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وضمان أمن جمهورية أنغولا الشعبية . ونحن نؤيد تأييدا كاملا في هذا السياق المقترحات الانغولية الكوبية البتاءة التي أفضت الى الاتفاق الذي تم التوصل اليه في جنيف في تموز/يوليه .

وعلى إثر ذلك الاتفاق أرسل الرفيق سام نوجوما ، رئيس سوابو ، في محاولة لتقديم اسهام ايجابي في هذه العملية التي قوبلت بالترحاب ، رسالة الى الأمين العام للأمم المتحدة في ١٣ آب/أغسطس ، اعلن فيها موقفنا بوضوح . لقد تعهدنا باحترام وقف اطلاق النار المتفق عليه ، على الجانب الانغولي ، ووقف الاعمال العسكرية الهجومية داخل ناميبيا شريطة ألا يقوم جيش بريتوريا المحتل باستفزازنا . ولا يزال هذا الموقف قائما . وبالإضافة الى ذلك أعادت سوابو بيان استعدادها للتوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار مع جنوب افريقيا بغية البدء في عملية تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وغني عن القول إن نظام جنوب افريقيا العنصري لم يستجب حتى اليوم لعرضنا . غير أنه ينبغي أن يكون من المفهوم أن وقف اطلاق النار ليس غاية في حد ذاته . فنظام بريتوريا معروف بسوء نيته وغطرسته واستهانتته . ونحن لا نزال ننتظر ما يقنعنا بأن جنوب افريقيا العنصرية جادة هذه المرة . فنحن نتذكر المواعيد النهائية التي لم تحترم في الماضي بدءا من إنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا الى اعتماد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ونحن نتذكر أن مجلس الأمن قد أمر بريتوريا في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٩ بمغادرة ناميبيا . كما نتذكر الفترة التي اعقبت اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مباشرة ، وبخاصة بعد ادعاء جنوب افريقيا العنصرية قبول القرار . ثم جاء مؤتمر جنيف المعني بالتمهيد لتنفيذ القرار المذكور في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ . ولا احتاج الى التذكير بالمحادثات التي اجريت في نيويورك في ١٩٨٢ ، حيث مُنينا وقتها بأن القضية الوحيدة التي يتبقى حلها قبل تنفيذ خطة إنهاء الاستعمار هي اختيار بريتوريا للنظام الانتخابي . وبعد ثلاث سنوات ، في أيار/مايو ١٩٨٤ ، ذهبنا الى لوساكا لحضور مؤتمر آخر . وفي كل هذه المناسبات ، وأننا لا أذكر سوى آخرها ، عومل شعب ناميبيا والمجتمع الدولي بعقلية البوير العنصرية

المُميّزة القائمة على الخداع والتعجرف والرفض الصريح للتعاون . إن هذا السلوك اللفظ لنظام الفصل العنصري قد وصفه خير وصف جواهرلال نهرو الشخصية الدولية البارزة والزعيم الهندي المرموق - الذي تتوافق الذكرى المئوية لمولده مع افتتاح هذه المناقشة عندما قال :

"إن قدرة حكومة اتحاد جنوب افريقيا على الاستمرار في الخطأ مدهشة حقا ، ولكنني أعتقد أن أي بلد ، شأنه شأن أي فرد ، إذا ما ظل سادرا في الخطأ لفترة طويلة ، فإن جزاءه آت لا محالة" .

لقد كان دافعي الى التذكير بهذه الوقائع هو أن أوضح أن مجرد تحديد المواعيد لا يعبر في حد ذاته عن استعداد جنوب افريقيا العنصرية للعمل في اتجاه التسوية . ولا يجوز السماح لجنوب افريقيا العنصرية بأن تستخدم هذه الهيئة العالمية في حيل وقحة تحاول بها تحديد موعد وكيفية خروجها من ناميبيا وفقا لمشيئتها . فبريتوريا تحدد المواعيد كما يحلو لها لتتلاءم مع نواياها الشيطانية .

وانطلاقا من هذا الأساس نعتقد ، ونحن نمضي هنا في التفاؤل قدر ما نستطيع ، بأن نظام بريتوريا لا يزال عليه أن يظهر بوادر ملموسة توضح استعداداه لمفاداة ناميبيا . لكن الحالة في ناميبيا كما هي الآن لا تشير بأي طريقة الى ان نظام الاحتلال غير المشروع مستعد لسحب أجهزته الاستعمارية . بل على العكس ، فلئن كانت بريتوريا تتكلم عن السلم فإنها زادت في الوقت نفسه أجهزتها القمعية الموجودة في البلد . وفي الشهور والأسابيع الأخيرة ، وصلت عسكرة ناميبيا على أيدي نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا الى أبعاد خطيرة . ودفع النظام الى ناميبيا بمزيد من قواته المحتلة وعتاده الحربي على نطاق لم يسبق له مثيل . وعززت القوات الموجودة بالفعل في ناميبيا بألاف آخرين من جمهورية الفصل العنصري ومن القوات التي سُحبت مؤخرا من أنغولا . وهذا الحشد العسكري الذي لم يسبق له مثيل تزداد خطورته بوجه خاص في الجزء الشمالي من ناميبيا ، حيث يحتفظ النظام الآن بقوات قوامها ٥٠ ٠٠٠ جندي بطول الحدود الناميبية الأنغولية . وقد أكد هذه الحقيقة صحفيون غربيون . وخلال الفترة نفسها ، أجرت جنوب افريقيا العنصرية مناورات عسكرية مستغزة في الميناء الناميبية بخليج والغيس . إذ كان النظام قد وسع من نطاق قواعده العسكرية في المنطقة نفسها .

وفضلا عن ذلك ، يقوم جيش الاحتلال وعصابات القتل والشرطة التابعة للنظام غير الشرعي بزيادة حملة القمع والارهاب الوحشية التي توجهها ضد شعبنا . وقد أصبح القتل الوحشي للمدنيين الابرياء ، بما فيهم الشيوخ والاطفال ، من الحقائق اليومية في بلدنا . اذ يقتل الناس دون اكرثا ، ويقوم جنود بريتوريا وغيرهم من عملائها المسلحين بتدمير ممتلكاتهم أو نهبها . ويسجن الكثير من شعبنا ويحتجزون دون محاكمة ويُعذبون . كما يقوم الجيش العنصري حاليا بحملة تخويف تحت تهديد السلاح ، موجّهة ضد أعضاء حركتنا ومؤيديها بهدف فرض عملاء النظام المرفوضين على الشعب الناميبي .

وازاء تردي الحالة الامنية داخل ناميبيا ، كما شهدنا في منتصف السبعينات ، يفر آلاف الناميبيين وبخاصة الاطفال الصغار هربا من الوطن الى المنفى ، وذلك للافلات من القمع الذي يشبه قمع غستابو وتستقبل سوابو يوميا مئات من هؤلاء الشبيبة الناميبيين للعناية بهم في مراكزها في أنغولا .

وعلى أساس ذلك الواقع المحزن نحث المجتمع الدولي أن يظل متيقظا حتى لا يخدعه البوير العنصريون مرة أخرى . فمن المؤكد أن بريتوريا لا تتفاوض بسبب تغيير في سريرتها ، ان نظام الفصل العنصري ، على النقيض من ذلك ، مجبر على المحادثات بسبب الهزيمة المؤلدة التي مني بها على أيدي القوات الانغولية الكوبية عقب غزوه المشؤوم الواسع النطاق لانغولا في نهاية العام الماضي . فالمعلومات المتاحة تشير الى أرقام هائلة في النفقات العسكرية تقدر بحوالي بليون راند شهريا ، أي ما يقرب من ٥٠٠ من ملايين الدولارات الامريكية . ان ذلك ، بالاضافة الى تكثيف النضال في ناميبيا وجنوب افريقيا والتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لعزل بريتوريا ، جعل النظام يدفع ثمنا أغلى لسياسات العدوان التي ينتهجها . وكما توقعنا ، أصبح نظام الفصل العنصري يتطلع الى فسحة من الوقت لالتقاط الانفاس . وهو مشغول الآن بمناساورات ومحاولات تسوية . فنحن نرى المحاولات التي تبذلها كل من بريتوريا وواشنطن حتى يتم تقديم الشكر الى بريتوريا على أنها أرغمت على قبول الانسحاب الامن لقواتها التي

وقعت في الفخ في أنغولا . والاكثر من ذلك ان من الواضح أيضا أنهما تودان أن يسبغ المديح على برييتوريا على سنوات انتهاكها لسيادة أنغولا وسلامتها الاقليمية وقتلها للعديد من الشعب الانغولي بالاضافة الى تحطيمها الكامل للبنيات الاساسية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد . وتقوم جنوب افريقيا والولايات المتحدة ، مستخدمتين وسائل اعلامهما الممتثلة ، باتهام الضحايا بالتعت ، وبالتالي ، ووفقا لذلك المنطق ، يجب أن يتحمل الضحايا مسؤولية تفويت التاريخ المستهدف .

ولا ننسى أن حكومة الولايات المتحدة هي التي لفتت الربط منذ ثمانين سنوات ، لإسعاد برييتوريا . ولهذا السبب ، لايزال تجد أن من الصعب أن نقبل قيام واشنطنون بدور الوسيط الامين ، في الوقت الذي لا شاغل لها فيه سوى وجود القوات الاممية الكوبية في أنغولا . وفي هذه الغضون لا تزال الولايات المتحدة تقدم الدعم العسكري وغيره من أشكال الدعم الى عصابات اليونيتا في حملة لزعة استقرار أنغولا . لذا لا يدهشنا أن نرى اصطناع المزيد والمزيد من أوجه الربط ، وآخرها ما يسمى بالمصالحة الداخلية في أنغولا قبل امكانية بحث استقلال ناميبيا .

ان الطريق الوحيد لتقويض هذه المناورات يتمثل في الالتزام الحقيقي بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) نصا وروحا . ونحن ندعو الأمم المتحدة على وجه التحديد أن تضغط لتنفيذ ذلك القرار دون قيد أو شرط . لقد تأكد الآن مرارا وتكرارا ان اللغة الوحيدة التي تفهمها برييتوريا هي لغة القوة . لذا ، فإننا نحث على فرض جزاءات الزامية شاملة ضد نظام الفصل العنصري .

لقد استمعنا مؤخرا الى نغمة قديمة تتردد مرة أخرى هي تحيز الأمم المتحدة المزعوم . لصالح سوابو وحسب معرفتنا ودون اعطاء حكام برييتوريا العنصريين فضلا لا يستحقونه ، فقد أكد للأمين العام أن نظام الفصل العنصري كان راضيا عن مسألة التحيز المزعوم . لكن إن من الجلي ان هذه القضية تثار مرارا وتكرارا . ولو صدرت فقط عن برييتوريا لقلنا أن هذا شيء لا يثير دهشتنا ، لكن حيث أنها تثار في أماكن أخرى أيضا فاننا نود أن نعلن هنا ، بجره ووضوح ، ان الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا لحين تحقيق الاستقلال الحقيقي . وهذه هي روح ونص قرار الجمعية

العام ٢١٤٥ (د-٢١) لعام ١٩٦٦ . وقد أعيد تأكيد هذا القرار التاريخي في مقررات لاحقة اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن كلاهما . وأي ايجاعات بأنه حتى تبرهن الأمم المتحدة على نزاهتها - بطريقة أو بأخرى - من الضروري أن تتخلى عن مسؤوليتها تجاه الشعب الناميبي قبل نيله الاستقلال الحقيقي ، فإن أقل ما يقال عنها أنها تعادل خيانة الامانة المقدسة بل وخيانة حق شعبنا في تقرير المصير والاستقلال الوطني . وفضلا عن ذلك أن من السخف أن نلاحظ أن نظام بريتوريا غير القانوني يطالب بنزاهة الأمم المتحدة في ادارة العملية الانتخابية في الوقت الذي ينكر فيه حقوق الانسان على الغالبية الساحقة من السكان داخل أراضيها .

ونحن ، بمنتهى الجدية ، نود القول بأنه قد آن الأوان أن نفهم بجلاء مفضى السنوات الطويلة من التدمير الذي مارسته بريتوريا في ناميبيا ، ونفهم مفضى قدراتها على التلاعب بكل الجهود الرامية الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قبل ذلك التنفيذ وأثناءه وبعده . وقد سجلنا بالفعل التزامنا بقبول نتيجة الانتخابات ما دامت حرة وعادلة . ونحن نتكلم هنا عن نظام احتلال غير قانوني تحكمت آليته الاستعمارية في بلدنا طيلة سنوات عديدة ، نظام ينفق بلايين الدولارات على اقامة مؤسساته القمعية . ونحن نعني بذلك أنه ، فضلا عن جيش النظام النظامي ، قوة دفاع جنوب افريقيا المزعومة ، التي ستسحب من ناميبيا بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) أقام النظام العديد من الجيوش ، القوات شبه العسكرية وقوات شرطة مزعومة ، مثل ما يسمى بالقوة الاقليمية لافريقيا الجنوبية الغربية وقوة كوفويت الشائنة ، وقوة شرطة جنوب غربي افريقيا المزعومة وغيرها من قوات المرتزقة . كل هذه القوات تتكون من آلاف السفاحين المسلحين تحت قيادة النظام غير الشرعي الذي يقوم بدفع مرتباتهم . فما هي الضمانات التي تضمن لنا ألا تبقى هذه القوات طليقة ، حتى بعد تسريحها ، لتعطيل العملية ؟ فبالاضافة الى ذلك ، أنشأ نظام بريتوريا مؤسسات سياسية زائفة مثل الحكومة المؤقتة المزعومة ، التي يتولى ادارتها بالكامل في كل جوانبها نظام الفصل العنصري . ولا بد أن يظل في الاعتبار أن جميع هذه المؤسسات الزائفة قد أنشئت انتهاكا للقرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) وغيرها من قرارات الأمم المتحدة . وإزاء تلك

الحالة الخطيرة ، نتوقع أن تقوم الأمم المتحدة بمعالجة هذه القضايا وغيرها من القضايا التي تفلقنا والمجتمع الدولي كله أشد القلق .
ونود أن نؤكد على أن الذين يعتقدون أن ما يسمى بالنزاهة لا يتعلق إلا بسوابو في حاجة الى إعادة النظر في موقفهم ، لأن هذا يفترض سلفا إما سوء النية أو الافتقار الى التقدير الجدي للحالة . فمن المعروف أن سوابو قد تعهدت بالمشاركة على قدم المساواة مع أية مجموعات سياسية في ناميبيا عندما تجرى انتخابات ديمقراطية وحرة وعادلة في بلدنا تحت رقابة الأمم المتحدة و اشرافها على أساس القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) .

إن اشارة ما يسمى بمسألة التحيز حتى قبل توقيع قرار مجلس الأمن الآذن ليست إلا من قبيل أعمال الغدر وعدم الاخلاص التي تتعارض مع نص وروح خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

إننا ندعو مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لأن يظل مخلصا لمهمته باعتباره هيئة مناضلة حتى يحين الوقت الذي يفي فيه بولايته ويرتفع فيه علم الاستقلال فوق العاصمة الناميبية . ولا يمكننا في هذه المرحلة الحاسمة من النضال الناميبى أن نغسح المجال للشكوك الذاتية وعدم اليقين إزاء أعمال المجلس ، الذي ينبغي أن تستمر ولايته ، كما نص قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ (د١ - ٥) لعام ١٩٦٧ ، حتى يتحقق استقلال ناميبيا .

كما ندعو المجلس لأن يواصل ، بقيادة رئيسه النشط السفير زوزي الذي كانت كلمته الهامة مطمئنة للغاية ، جهوده في تعبئة الرأي العام الدولي دعما لقضيتنا العادلة وأن ينفذ برامجها لدعم الشعب الناميبى . وندعو الجمعية العامة والمجتمع الدولي لأن يدعموا دعما كاملا تقرير المجلس ، خصوصا توصياته المتعلقة بالعمل خلال العام المقبل .

وبالمثل ، أود أن أشيد بأعمال لجنة انهاء الاستعمار كما وردت في تقريرها المطروح الآن على هذه الجمعية العامة . وستظل اللجنة الخاصة هيئة لها حيويتها مادامت بلدان وشعوب ترزح تحت الحكم الاستعماري والسيطرة الأجنبية .

وفي نضالنا الطويل والمرير من أجل التحرر الوطني مافتتنا نعتمد على دعم المجتمع الدولي . ولايزال الدور الذي تضطلع به حركة بلدان عدم الانحياز التي تتمتع منظمة سوابو بعضويتها الكاملة يشكّل عاملا أساسيا في الابقاء على قضية ناميبيا في مكان الصدارة .

وقد حظينا بدعم شامل طويل الأمد من البلدان الاشتراكية . وكان هذا الدعم أمرا لا غنى عنه لقضيتنا . وسيظل دائما في ذاكرة سوابو وشعب ناميبيا المناضل . إن صمود سوابو ومثابرتها قد كسب لها الاعجاب والتعاطف من جانب جميع الشعوب ذات النوايا الطيبة . وعلاقاتنا مع بلدان الشمال تستحق اشادة خاصة . ونحن نشعر بامتنان عظيم للمساعدة الانسانية التي تقدمها تلك البلدان إلى المرشدين والمنفيين من أبناء شعبنا .

وبوصفنا شعبا افريقيا مناظلا كان من الطبيعي أن نعتد على الدعم الحاسم الذي تقدمه هيئتنا القارية ، ألا وهي منظمة الوحدة الافريقية ، ودولها الاعضاء . ويدعو ميثاق المنظمة إلى الازالة التامة للاستعمار والعنصرية والامبريالية من على وجه القارة الافريقية .

وإذ ننتقل إلى منطقتنا ، الجنوب الافريقي ، فإن الفصل العنصري ، كما قيل باستمرار ، يمثل السبب الجذري لزعزعة الاستقرار في الجنوب الافريقي . وتعاني دول خط المواجهة ، خصوصا أنغولا وموزامبيق ، من العدوان العسكري المباشر الذي تقوم به جنوب افريقيا العنصرية ، أو غير المباشر الذي تقوم به قواتها العميلة التابعة للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) وحركة المقاومة الوطنية في موزامبيق . ونحن نشكر الشعوب الشقيقة في دول خط المواجهة على دعمها الثابت لنا .

وأود في هذه المرحلة أن أخص بالذكر جمهورية أنغولا الشعبية التي احتفلت توا بالذكرى السنوية الثالثة عشرة لاستقلالها . وقد قال رئيس منظمة سوابو ، الرفيق سام نوجوما ، ما يلي في رسالة التهنئة التي بعث بها إلى الرئيس الأنغولي ، الرفيق خوسيه ادواردو دوس سانتوس :

"لقد أصبحت أنغولا منذ حصولها على الاستقلال معقلا للنضال ضد الاستعمار ، شجع تشجيعا كبيرا شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا في كفاحهما ضد نظام الفصل العنصري . ونحن نعجب إعجابا كبيرا بحكومة أنغولا وشعبها وقواتها المسلحة ، القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنغولا ، التي تدافع ببطولة عن استقلالها وسيادتها ضد العدوان الامبريالي . وعلى الرغم من الخسائر البشرية والمادية الضخمة التي عانتها نتيجة لذلك ، فقد ظلت عاقدة العزم على تأييدها الثابت لقضيتنا . ونحن نحییهم في التزامهم بالاشتراكية والعدالة والسلم والتقدم الاجتماعي" .

وبالنيابة عن حركتنا الطليعية ، سوابو ، أود أن أؤكد من جديد تضامننا الشوري والاخوي مع كل الذين يخوضون المعركة مثلنا وهم : شعب جنوب افريقيا البطل بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا في نضاله من أجل اقامة مجتمع موحد

وديمقراطي وغير عنصري في ذلك البلد الشقيق ؛ وشعب فلسطين الذي يحارب بشجاعة تحت القيادة القديرة لمنظمة التحرير الفلسطينية ضد الاحتلال الاسرائيلي ويشق طريقه نحو اقامة فلسطين المستقلة ؛ وشعب الصحراء الغربية المناضل بقيادة جبهة البوليساريو ؛ وشعبا بورتوريكو وكاليدونيا الجديدة ؛ وكل الشعوب الأخرى التي تحارب الاستعمار والعنصرية والقمع والاستغلال وكل قوى الشر الأخرى التي تهدد الجنس البشري .

وختاما ، نود أن نعلن أننا سنمضي بالمسيرة حتى النصر مهما كان الثمن . وإذا ما أظهرت بريتوريا أخيرا حسن النية ، فإنها ستجد سوابو على استعداد للاضطلاع بدورها في تحقيق استقلال ناميبيا من خلال الاقتراع العام . غير أنه في حالة استمرار عناد ذلك النظام فإننا سندعو شعبنا لأن ينفذ ويضطلع بواجبه الوطني في تحرير كل شبر من أراضي ناميبيا تحريرا تاما ، بما في ذلك خليج والغيس وكل الجزر الواقعة أمام الساحل . إن النضال مستمر والنصر أكيد* .

السيد بدوي (مصر) : يبدأ العالم اليوم احتفالاته بذكرى مرور مائة عام على مولد الزعيم الهندي جواهر لال نهرو ، الذي أسهم بمواقفه السياسية في صياغة تاريخ مرحلة هامة ، إذ ترك سجلا ناصعا بين عظماء القادة في عصره لا تفتخر له الهند وحدها ، وانما تشاركها فيه سائر دول العالم النامي التي تعتز بنهرو قائدا وزعيما من أبنائها المخلصين .

كان نهرو صديقا من نوع خاص لمصر وشعبها ، تعاطف مع قضاياها ، وقدم لحقوقها دعمه السياسي الكامل . فطالما اعتمدت مصر على حكمته ، وارتكنت إلى دعمه وتأييده ، وهي تحفظ له العرفان والتقدير لمواقفه المناصرة لنضالها من أجل الحرية . كان نهرو بلا شك مع قرينيه تيتو وعبد الناصر رؤادا في إرساء دعائم سياسات الحياد الايجابي وتأسيس حركة عدم الانحياز ، التي تجمعت عند أهدافها ومبادئها كافة الدول حديثة الاستقلال في افريقيا وآسيا .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) .

وببصيرته الشاقبة كان نهرو سباقا في تشبيه الرأي العام العالمي إلى مأساة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا ، التي تتنافى مع كرامة الانسان وحقوقه الشابتة ، وبعده نظره أهاب بالمجتمع الدولي لضرورة التصدي لهذه الظاهرة البشعة ، حتى لا تتحوّل سياسات الابارتيد إلى كارثة ، مازال المجتمع الدولي يعاني من آثارها ويسعى إلى القضاء عليها .

تتناول الجمعية العامة اليوم موضوعا عمره عمر المنظمة الدولية نفسها ، أولته اهتمامها وعنايتها منذ دورتها الأولى .

وطوال ما يزيد عن أربعة عقود اتخذت الجمعية العامة في شأنه العديد من القرارات ، كما تعددت القرارات الصادرة عن مجلس الامن أيضا ، خصوصا منذ أن اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢١٤٥ (١٩٦٦) بانهاء انتداب جنوب افريقيا على الاقليم ، وتوليها المسؤولية المباشرة عن ادارته حتى يتحقق له الاستقلال .

كان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي قبلته جميع الاطراف ، تتويجا لجهود المنظمة الدولية من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمسألة الناميبية ، تعيد لاصحاب الحق الشرعيين حقوقهم المغتصبة وتسهم في احلال السلام والامن في منطقة هامة من القارة الافريقية .

ولقد رحب المجتمع الدولي بهذا القرار ، واعتبره بمثابة الخطوة الدولية الوحيدة المقبولة عالميا لتمكين الشعب الناميبى من حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال ، والسيادة على وطنه وثرواته الطبيعية وموارده الاقتصادية .

ورغم أن خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا قد تعثرت في طريقها إلى التنفيذ العملي طويلا فإننا نعتقد أن المباحثات الرباعية الجادة والمساوي الدبلوماسية المكثفة قد حققت في الشهور القليلة الماضية تقدما ملحوظا يدفعنا للأمل في قرب وضع هذه الخطة موضع التنفيذ .

لقد أيّدت مصر هذه المساوي المخلمة منذ البداية ولعبت دورا هاما في تشجيعها ودفعها لتحقيق استقلال ناميبيا واستتبات السلام والامن في الجنوب الافريقي ، ولذلك رحبت برغبة أطرافها أن تستضيف القاهرة واحدة من الجولات الأولى الهامة التي عرفتتها هذه المساوي .

إذ لم يكن هذا غريباً ، فما بين استضافة القاهرة لهذا الاجتماع واختيارها مقراً لأول مكاتب سوابو الخارجية تاريخ طويل تعتمز مصر بما قدمته فيه من دعم مسادي وسياسي لحركة التحرير الناميبية ، فهو تتويج لجهد مصري طويل في تأييد حق شعب ناميبيا الشقيق في الحرية والاستقلال .

إننا نتوقع أن يكون استقلال ناميبيا حلقة في سلسلة التحرك الدولي ليست من أجل تحقيق السلام والأمن ، وخطوة رئيسية لاحقاق العدل والمساواة في المنطقة فحسب ، بل بادرة لتحرك دولي مماثل في مناطق أخرى وأخص بالقول المنطقة التي انتمى اليها . وبالتالي ، إن استقلال ناميبيا هدف يعني نهاية احتلال غير مشروع أدانته الأسرة الدولية مرارا ، ويعيد للشعب الناميبى حقه المغتصب في السيادة على شرواته ومصادره الطبيعية والاقتصادية ، بما ينهي معه تاريخاً بغيضاً في استنزاف قوات الاحتلال لهذه الشروات .

كما أن استقلال ناميبيا كفيل بأن يضع نهاية لممارسات استغلت هذا الاقليم قاعدة للعدوان على الشعوب المجاورة ، ويخلصها من سياسات الضغط والابتزاز ، ويمكنها من التفرغ لقضايا البناء والتنمية ، وهي في مرحلة أحوج ما تكون فيها لتكريس كل الطاقات لمواجهة تحديات المستقبل وتجاوز سلبيات الماضي .

وفوق هذا كله كذلك فإن استقلال ناميبيا يعيد للقانون احترامه وهيبته ، ويؤكد أن الشرعية تسود مهما طال الأمد بالظلم والعدوان .

إنني أعتنم هذه المناسبة لأعبر عن تقديري لمجهودات الأمين العام ومبعوثه الخاص في الجنوب الافريقي على جهودهما المتواصلة والمخلصة وتصميمهما على الاستجابة لارادة المجتمع الدولي . واننا نرجو لهما النجاح والتوفيق في هذه المسؤولية التاريخية .

وختاماً لا يسعني إلا أن أوجه تقديراً خاصاً إلى منظمة سوابو التي أشبثت جدارتها سياسياً وعسكرياً وإلى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا الذي أدى مهمته وسيستمر في تأديتها إلى أن تعلن ناميبيا استقلالها .

السيد زيبوي (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفنني أن أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية وأن أؤكد من جديد تأييدنا الكامل لحق الشعب الناميبي في تقرير المصير والاستقلال .

ولقد اتسمت سياسة الدول الإثنتي عشرة على مدى السنين بالوضوح والاتساق والجداء الذي لا لبس فيه إزاء هذه المسألة . ونحن لا نزال ملتزمين التزاما راسخا باستقلال ناميبيا وفقا لخطة الأمم المتحدة للتسوية التي أقرها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) والتي أكدتها قرارات لاحقة . فإن هذه الخطة تجسد الاطار الوحيد المتفق عليه دوليا لكفالة استقلال ناميبيا والتعبير الحقيقي عن ارادة شعبها عن طريق اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة . ومرارا دعت الدول الاثنتا عشرة ، التي ترفض اقامة ما يسمى بالحكومة الانتقالية في ناميبيا ، إلى تنفيذ خطة التسوية دونما ابطاء أو شروط مسبقة . وفي هذا السياق ، نحن نعتقد أن دور الأمين العام سيظل يتسم بأهمية بالغة ، ونود أن نعرب مرة ثانية عن تأييدنا الراسخ لمساعيه الحازمة الرامية إلى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وتعرب الاثنتا عشرة عن ارتياحها للمفاوضات الجارية بين أنغولا وجنوب افريقيا وكوبا بوساطة الولايات المتحدة . ونحن نؤيد تأييدا قويا المساعي الرامية إلى ايجاد حل سلمي للنزاع في المنطقة وإلى كفالة الاستقلال المبكر لناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونرحب بالتقدم الذي أحرز حتى الآن . ونعرب عن أسفنا لأن التاريخ الذي حدده الاطراف المعنيون للبدء الفعلي في تنفيذ خطة التسوية في الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر لم يوف به . ومع هذا نكرر الإعراب عن رغبتنا في ألا يذهب الزخم الناجم عن المفاوضات هباء ، وفي أن تبدأ أخيرا في المستقبل العاجل الفترة الانتقالية تحت رقابة الامم المتحدة صوب استقلال ناميبيا الكامل .

وكما قال الامين العام "إن استقلال ناميبيا قد طال انتظاره" . لقد طُرحت مسألة ناميبيا على الامم المتحدة منذ انشائها تقريبا ؛ وقد مر عقد منذ اتخذ مجلس الامن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ولم يمارس شعب ناميبيا بعد حقه في تقرير المصير . وتشارك الاثنتا عشرة المجتمع الدولي شعوره بالاحباط وقلقه إزاء الاستقلال العاجل والكامل لناميبيا .

وتقع مسؤولية العملية المؤدية إلى الاستقلال على عاتق الامم المتحدة ، ولاسيما مجلس الامن والامين العام . ومع ذلك فإن مسألة ناميبيا تشكل مسؤولية أدبية للمجتمع الدولي أيضا . وتود الاثنتا عشرة ، من جانبها ، أن تذكّر بموقفها إزاء استقلال ناميبيا ، وبياناتها السابقة التي تندد بسياسات حكومة جنوب افريقيا ، واجراءاتها المحددة في هذا الصدد .

وقد أسهمت الاثنتا عشرة اسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة الشعب النامبي التي سببها احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للاقليم . وقدمت المجموعة الاوروبية والدول الاعضاء فيها مساعداتها لشعب ناميبيا في مختلف الميادين . فمن جهة ، كفلت معونة التدريب التعليمي والإعارات المهنية تحسينا في مستوى معيشة السكان . ومن جهة أخرى ، إن المعونة الانسانية ومشروعات المساعدة الذاتية لصالح اللاجئين النامبيين ، والامدادات لضحايا الفصل العنصري ، قد ساعدت على أن تخفف إلى حد معين تأثير السياسات الوحشية التي تمارسها جنوب افريقيا ، مثل انتهاكات حقوق

الانسان ، والاحتجاز غير الشرعي دون محاكمة ، والتجنيد الاجباري للأفراد . ونكرر استعدادنا للاستمرار في مساعدة الشعب الناميبي . وإذا لزم الأمر توسيع هذه المساعدة ، بغية ضمان تيسير الانتقال إلى الاستقلال .

علاوة على ذلك ، إن الهيكل الأساسي الاقتصادي الملب شرط مسبق للاستقلال السياسي الكامل ، والأمن والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المستقرة الدائمة . ولا يمكن ضمان الاستقلال الحقيقي لناميبيا إلا من خلال المساعدة المستمرة ؛ وخصوصا في الفترة الأولى في الحرية . ومرة أخرى تعيد المجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها تأكيد نيتها في مساعدة ناميبيا من أجل تحقيق هذا الهدف فور حصولها على الاستقلال . وفي ضوء ما تقدم ، فنحن نتطلع إلى أن نحصل من ناميبيا ذات السيادة على طلب للارتباط بمجموعة الدول الأفريقية والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ، والانضمام إلى اتفاقية لومي .

وفيما يتصل بمسألة ناميبيا سيظل اهتمامنا مركزا على حقيقة أنها مسألة احتلال غير شرعي تحديا لقرارات الأمم المتحدة المتكررة ، وليس هناك ما يبرر إطالة هذا الموقف الذي يشكّل خرقا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، ويجب ألا يدخر المجتمع الدولي جهدا لضمان استقلال ناميبيا . ونحن نحث حكومة جنوب افريقيا أن تمثل فوراً لالتزاماتها ، وأن تساعد على تحقيق روح التصميم التي ظهرت في الشهر الماضي ؛ وبالتالي تتوصل إلى تسوية سلمية للمسألة الناميبية . ونحن مقتنعون بأن حلا مبكرا وعادلا لهذه المشكلة ستكون له آثار ايجابية على السلم والاستقرار ، ومزيد من التسويات والتعاون في المنطقة .

السيد كاهن (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما يشرف وفدي أن

يشترك في المناقشة بشأن مسألة ناميبيا في اليوم الذي يبدأ فيه الاحتفال بمرور مائة سنة على مولد رئيس وزراء الهند جواهرلال نهرو . وكانت الأمم المتحدة ، في نظره ، مؤسسة حيوية . وكما قال في أول رسالة من رسائله المنتظمة إلى رؤساء وزراء ولايات الهند بالوضوح والصراحة اللذين تميّز بهما أسلوبه "نحن نعتمد في أمور كثيرة على حسن النوايا الدولية" . وكان لحسن طالع الهند المحررة حديثا أن تحصل على نصيب وافر

من حسن النوايا ، وبهذه الروح عقدنا العزم مع الكثير من غيرنا في هذه الهيئة العالمية على أن تصل حسن النوايا إلى كل الشعوب في كل مكان . ومهما كانت ظروفها السياسية ، وحظها من الحرية ، فستقف الأمم المتحدة والعالم إلى جانبها تضامنا في كفاحها وتصميمها على الحد من معاناتها .

ولسنا في حاجة إلى الاحصاءات لتخبرنا عن فعالية ترجمة حسن النوايا الطيبة الدولية إلى التزامات دولية ملموسة بالنسبة إلى عالم يسند بعضه بعضا إلى حد كبير ، والدليل على ذلك ، إذا كنا في حاجة إلى دليل ماثل في هذه القاعة ذاتها . والدليل ماثل أيضا حيثما تبدو الترجمة أنجح ما يكون . من يجسر على التشكيك في حسن نيتنا تجاه ناميبيا ؟ من يجسر على القول إن التزامنا بكرامة الانسان التزام أجوف غير مقدّس ؟ من نلوم لعدم السماح لبلد يعترف العالم بوجوده بأن يشغل مكانه في المقعد المخصص له بين موزامبيق ونيبال ؟

لقد حفلت السنة الماضية باللحظات الممتعة الخاطفة ؛ لحظات العذاب المحض والآمال الزاوية ، وان نازعنا الشوق على أن نعتقد أنها لاتزال يانعة ، ولقد اكتسبت مقترحات جنوب افريقيا بشأن ناميبيا حدة جديدة وتأكيدا جديدا وشرعية جديدة بالنسبة للكثيرين . ومثل هاملت حُبي في مسرح أعدّ "الحلم ليلة منتصف صيف" انتحينا جانباً غير متأكدين من الدور الذي يتوقع أن نقوم به . والذين لهم ذاكرة أطول من عناوين اليوم العريضة قد يشعرون انهم كانوا موجودين هنا من قبل .

وباحساس بالقرار السياسي ، والحكمة السياسية شاركت أنغولا وكوبا في المفاوضات التي قد يأذن نجاحها للشعب الناميبى بأن يقضي جزءا ولو يسيرا من القرن العشرين في حرية وسيادة . ولكن لاعبي الراغبى المهرة في رأس الرجاء الصالح لابد أنهم يعرفون ، على الأقل الآن ، أنك لا تستطيع أن تلعب مباراة إذا ما دأبت على تغيير مرمى الهدف أو اخفائه . وهناك حقيقة في الاجابة عن هذا السؤال ، لا مجرد استسلام له ، وهو : مَنْ هو الأكثر رياء ، بيك أم يوتا ؟ الجواب : كلاهما .

إن وفدي سعيد وفخور بأننا لم نسمح للوعود الخادعة أن تغرينا وأن تشمل حركتنا في المقترحات المقدمة لهذه الجمعية بشأن مسألة ناميبيا . فحكمتنا على جنسوب افريقيا يجب ألا يكون من خلال آمالنا ، وانما من خلال تجربتنا التي تثبت ادانتها في عديد لا حصر له مما ارتكبته وترتكبه . أما افلاتها من كل عقاب فقد ثبت أنه يتناسب طرديا وبطريقة مباشرة مع كرم مؤازريها في الخارج . إن الجزاءات التي تفرض على جنوب افريقيا ستكون اقرارا للسلم واقارارا لحقوق الانسان ، وهي أيضا اقرارا بقدرة الامم المتحدة على ترجمة شراء أقوالها وحكمتها إلى أفعال ملموسة .

وفي هذه الساعة التي تبدو فاصلة بين الماضي المعروف والمستقبل المجهول ، تتوجه أفكارنا إلى الشعب الناميبى الذي يشرفنا أن يكون معنا الآن في هذه الجمعية ممثلوه ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، أولئك الذين : "لم يدفعهم إلى القتال قانون ولا واجب ولا ساسة ولا جماهير مهللة" . إننا نحياهم لأنهم بدأوا نضالا كان ، مثل كل نضال عظيم ، محاطا في بدايته بالوحدة ، إلا أنه مثل كل نضال عظيم أيضا ، لم يستقطب حماس شعبه الشديد فحسب ، وانما استجمع أيضا دعم العالم كله وتصميمه .

وقد قال جواهرلال نهرو عندما خاطب شعب الهند بعد تشكيل الحكومة المؤقتة لفترة ما قبل الاستقلال :

"إن العالم ، على الرغم من المنافسات والاحقاد والنزاعات الداخلية التي تسوده ، يتحرك حتما تجاه تعاون أوثق وبناء كومنولث عالمي . وهذا هو العالم الواحد الذي ستعمل الهند الحرة من أجله ؛ عالم يسوده تعاون حر من جانب شعوب حرة ، ولا تستغل فيه طبقة أو فئة أي طبقة أو فئة أخرى" .

وفي هذه الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، التي تمت خلالها تسوية الكثير من المشاكل التي لم يكن من المتصور تسويتها ، هل نتوقع أن تنتهي فيها مسألة ناميبيا وتخرج من جدول أعمالنا ؟ إن هذا السؤال قد لا يكون من الانصاف طرحه على هذه الجمعية ، لأن الطرف الوحيد الذي يمكن أن يعطينا هذا الضمان ، قد استبعد من استحقاق من المشاركة في مداولاتنا ، ولكن مواقفه ومراوغاته وتسوياته وأعماله الاستباقية ، كلها تعطينا الإجابة التي نحتاج إليها .

والواقع أنه قد بُذل جهد كبير واستهلك وقت طويل من أجل هذه المسألة ،
 ٢٠ سنة ، هي بالنسبة للبعض ، كما جاء في عبارة اليوت ، ٢٠ سنة مهدرة في معظمها .
 ولاشك في أن هذه السنين قد تبددت إذا ما قيست بمعيار الحرية ، ولكننا أثبتنا
 وجودنا في حدود الوسائل المتاحة لنا . فالأمم المتحدة ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا
 لم يسمحا لقوة الدفع المستمرة لوصايتها بأن تضعف أو تتشتت . ولقد تمكّن مجلس
 الأمم المتحدة لناميبيا ، بقيادة السيد السفير بيتر زوزي ، الحكمة والتمكنة ، من
 مواصلة سجله الحافل في تعزيز الوعي ، وتشجيع البحوث ، وتقديم المساعدة فيما يتعلق
 بناميبيا . ونود أن نوجّه تقديرنا كذلك لمفوضي الأمم المتحدة السامي لناميبيا ،
 السيد برنت كارلسون وللموظفين العاملين معه ، على ما أبدوه من عزم وتفان في
 الوفاء بمسؤولية سياسية ضخمة على نحو يتفق وولاية هذه الجمعية .

لقد كتب المؤلف الهندي أميتاف غوش ، في رواية له صدرت مؤخرا بعنوان "خطوط
 الظل" ، كتب يقول "سلامة العقل التي لا تتجزأ والتي تربط بين الناس بعيدا عن سلطة
 الحكومات" . إن الحقيقة التي ينطوي عليها ذلك المفهوم حقيقة قوية وملموسة بوضوح
 في جنوب افريقيا ، حيث يمكن للشخص العادي المتحضر أن ينفعل بالرحمة والتعاطف
 والحنان مع ذويه . ذلك هو الدرس الذي يتعين على بريتوريا أن تتعلمه ؛ وذلك هو
 الدرس الذي لا يمكنها أن تتحمل تعلمه إذا شاءت أن تبقى في شكلها البدائي الحالي .
 وذلك هو الدرس الذي يثبت لمن يتعلمه أن التشبث بالجسد لا يمكن أن يضمن التحكم في
 العقل أو امتلاك القلب .

إننا لا يمكن أن نلقن دروسا للذين لا يريدون أن يتعلموا . ولكن كل ما نستطيعه
 هو أن نتركهم في وحدتهم الاجبارية التي تفرضها عليهم أعمالهم ، محرومين من أي اتصال
 بالعالم الخارجي الذي تمس حاجتهم إليه بأكثر كثيرا مما يحتاج هو اليهم . ولكننا
 لا نستطيع الانتظار أكثر من ذلك ، فلقد طال مساء انتظارنا دون حسم للأمر وبدأت
 الظلمة تدلهم والبرد يتزايد ، ولم يعد غضبنا وحزننا قادرين على العزاء .

ومنذ سنوات عديدة ، ألف الشاعر الغنائي الهندي طلعت محمود أغنية تتحدث
 عن : "الليل الذي استغرقه النوم والحياة التي تاهت في وجه الحزن" .
 لنتأمل ذلك ، فإنه ينطوي على حكمة قد تنفعنا اليوم .

السيد سوترسنا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر
الجمعية العامة في مسألة ناميبيا في وقت تتسم فيه الحالة داخل الاقليم وفي المنطقة
المحيطة به بتفاؤل زائد يشوبه الغموض والريبة ، لأن تاريخ المنطقة المرير يتطلب
النظر إلى الأمور بشيء من التشكك في أن تكون جنوب افريقيا قد قررت أخيرا أن ترخي
قبضتها على ناميبيا .

ومن المفيد في هذا الصدد أن نتذكر العديد من الغرض الضائعة والمواعيد التي
لم تُحترم في الماضي . فالموعد الاصيل الذي حددته الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا كان
منذ عقدين ، في حزيران/يونيه ١٩٦٨ . ومن الأمور ذات المغزى أن هذا العام يصادف
أيضا الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي يتضمن خطة
الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وهو الاطار الوحيد المقبول دوليا لانهاء استعمار
ناميبيا بالطرق السلمية . ومنذ ذلك الحين ، وضعت الأمم المتحدة ، بصفة متكررة ،
جداول زمنية لتنفيذ الخطة ، ولكن دون جدوى . فقد تولى نظام بريتوريا في عام ١٩٨١
تخريب محادثات ما قبل تنفيذ خطة استقلال ناميبيا في جنيف . وفي عام ١٩٨٢ ، وضع
نظام بريتوريا شروطا مسبقة استهدفت منذ البداية منع تنفيذ خطة الأمم المتحدة . وفي
عام ١٩٨٤ خرب النظام الاجتماعيين المعنيين بناميبيا اللذين عقدا في لوساكا
ومينديلو . وفي عام ١٩٨٥ سعى إلى تخريب خطة الأمم المتحدة بمحاولة فرض ما يسمى
بالتسوية الداخلية بشأن ناميبيا .

وأعتقد أنني لا أحتاج إلى مواصلة الحديث عن هذه القائمة التي لا تنتهي من
المراوغات التعويقية ووسائل الخداع والتعطيل وغيرها من الوسائل التي تستخدمها
جنوب افريقيا دائما ، لأنها معروفة لنا جميعا . ويكفي أن نقول إنه في كل مرحلة من
مراحل المفاوضات لم تكن جنوب افريقيا توافق مبدئيا على ترتيبات نقل السلطة بطريقة
منتظمة إلى الشعب الناميبى برعاية الأمم المتحدة ، إلا لكي تشير بعد ذلك الاعتراضات
وتتقحم عناصر لا تتفق لا مع روح القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولا مع نصه .

وحقيقة الامر أن جنوب افريقيا قد أثبتت أنه لا مثيل لها في التفاوض الذي لا يلبث أن يخرج عما كان يبدو أنه قد اتفق عليه ، وذلك باللجوء الى أساليب التسوية والتحايل . وهذا النمط المستقر من النفاق والخيانة ينبغي أن ينظر إليه بدوره في سياق الجهود التي تبذلها جنوب افريقيا بلا هوادة لزيادة ترسيخ وجودها في ناميبيا . وأود أن أشدد بصفة خاصة في هذا الصدد على قلق اندونيسيا البالغ إزاء العسكرية الكاملة للإقليم ، الذي جرى تحويله الى قاعدة عسكرية ضخمة بها جندي مدجج بالسلاح من جنوب افريقيا مقابل كل ١٢ ناميبيا ، بما في ذلك النساء والاطفال . وعلاوة على ذلك ، واصلت بريتوريا تكثيف استغلالها الجشع لموارد ناميبيا البشرية والطبيعية ، تساعدها وتشجعها في ذلك الاستثمارات البغيضة أخلاقيا للشركاء التجاريين الرئيسيين لجنوب افريقيا ، وذلك في تجاهل كامل للمرسوم رقم واحد الصادر عن مجلس ناميبيا والخاص بحماية الموارد الطبيعية لناميبيا . فضلا عن ذلك ، لم تتوقف محاولات التفتيت الداخلية الاجتماعية والسياسية عن طريق إقامة الاحزاب السياسية الزائفة ، وما يسمى بالحكومة المؤقتة ، بغية فرض حالة من الامر الواقع . كما يتعرض شعب ناميبيا كذلك لكل سياسات الفصل العنصري الازدالية المهينة . ويتبين من ذلك كله أنه لم تكن هناك أي هوادة في فرض كامل مجموعة التدابير القمعية التي تستهدف إخضاع الناميبيين بهراوات الإجبار العنيف .

تلك هي الحقائق الصارخة التي تابعت اندونيسيا على ضوءها المحادثات الرباعية لإرساء أساس للسلم في منطقة الجنوب الغربي لافريقيا وكفالة استقلال ناميبيا . ومما يؤسف له أن الدلائل تشير الى أن جنوب افريقيا قد بدأت بالفعل في التملص والتراجع عن التزاماتها وفي إرسال إشارات متعمدة تستهدف إشاعة الارتباك . وكما يدرك الممثلون دون شك ، فإن الموعد النهائي للبدء في تنفيذ خطة الامم المتحدة ، وهو ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، قد انقضى ، بينما تقترح جنوب افريقيا الآن - فيما نسمع - ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ كموعدها بديل ممكن ، دون أن تغير من إصرارها على ربط مسائل دخيلة باستقلال ناميبيا . ولا مفر لمثل هذه الحالة من أن

تبعث فينا شعورا بأننا نشهد أمرا معادا ، وبأننا لا نشهد بالفعل أي جديد . لهذا تجد اندونيسيا لزاما عليها أن تعرب عن توجسها من أن جنوب افريقيا قد تكون منخرطة مرة أخرى في لعبة دبلوماسية شريرة لكي تكسب لنفسها وقتا قبل أن تنتهي الى تخريب العملية بأكملها .

إلا أننا نعتقد رغم ذلك أن المناقشات الجارية في جنيف قد تنجح في نهاية الأمر ، لأنها قد تمخضت فعلا عن انسحاب قوات جنوب افريقيا من جنوبي انغولا ، وأدت كذلك الى الوقف العام للأعمال العدائية المسلحة في ناميبيا هي الأخرى . وهذه التطورات هامة في حد ذاتها ، لأنها تعزز إمكانيات التسوية السلمية العادلة للمشكلة الناميبية . وهنا يحسن التشديد ، ضمن جملة أمور ، على أن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز قد رحبت بهذه المحادثات على أمل إمكان إقامة السلم والعدالة والاستقلال في المنطقة دون الإقليمية . وحقيقة الأمر أنه ، خلافا لصف جنوب افريقيا ، فإن سوابق ودول خط المواجهة تستجيب دائما على نحو بناء للمبادرات الدبلوماسية ، وتتعاون تعاوننا تاما مع الأمم المتحدة في البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بالبدا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي هذا الصدد أيضا ، يعترف وفدي اعترافا تاما بحق فرادى الاطراف المنخرطة في المفاوضات لإنهاء الصراع القائم بينها ، أي إنهاء احتلال القوات العسكرية التابعة لجنوب افريقيا لجنوبي انغولا ، علما بأن الاطراف المعنية الأربعة بالتحديد - وهي انغولا و جنوب افريقيا وكوبا مع الولايات المتحدة بصفتها الوسيط - هي الاطراف الرئيسية في ذلك الصراع . كما تدرك اندونيسيا أن صون وتعزيز سيادة دول خط المواجهة واستقلالها وأمنها هما جزء لا يتجزأ من كفاح تحرير ناميبيا . ونحن على اقتناع مماثل بأن تضامن هذه الدول ودعمها الفعال يشكلان عنصرا حاسما في نجاح هذا الكفاح . ويحدونا الأمل في أن تسهم الفرص الجديدة المتاحة على هذا النحو في السعي الى حل دائم للحالة الخطيرة السائدة في جنوب غربي افريقيا ، وأن يستفاد منها في إنهاء استعمار ناميبيا لإنهاء فوريا وغير مشروط .

وفي الوقت ذاته ، تود اندونيسيا أن تؤكد على أنه عندما يتصل الأمر بناميبيا ، فإن هناك أطرافاً ثلاثة معينة فحسب ، وهي : جنوب افريقيا ، المحتل غير الشرعي للإقليم ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الناميبي ، والأمم المتحدة ، السلطة القائمة بالإدارة والمسؤولة عن الإقليم حتى ينال استقلاله . ومن ثم فإن أي حل نهائي يجب أن تقبل به الأمم المتحدة وأن تنفذه وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد أثلجت صدورنا في هذا الصدد نتائج زيارة العمل التي قام بها السيد خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجنوب الأفريقي في أيلول/سبتمبر الماضي ، والتي تم أثناءها القيام بمزيد من الترتيبات العملية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة . وبوضع اللمسات النهائية على مشروع الاتفاق الذي ينشئ المركز القانوني لفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ولموظفيه ، فضلاً عن إرسال فريق تقني تابع للأمم المتحدة إلى الإقليم بغية تقييم الاحتياجات الإدارية والميدانية واحتياجات الميزانية لفريق المساعدة ، نجد أن هناك سبباً إضافياً يدفعنا إلى التفاؤل .

بيد أنه بالنظر إلى التمييز والتعقيد وعدم اليقين التي تحيط بالمحادثات الرباعية ، فإن على المجتمع الدولي أن يبدي أقصى قدر من اليقظة والحزم . والواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك ما يبرر الشعور بالرضا ، إذ أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال دون تنفيذ ، وناميبيا لا تزال محتلة .

وإذا أمنت جنوب افريقيا في خططها التعميقية ، بالمطالبة بمسائل ربط غير مقبولة ، وبتميع شروط خطة الأمم المتحدة ، فلا بد عندئذ أن تمارس الإرادة الجماعية للأمم المتحدة دورها عن طريق فرض عقوبات محددة ، بدلا من تقديم المزيد من التنازلات والمفريات التي كان أثرها الوحيد هو تشجيع اجتراعات نظام بريتوريا في الماضي . لهذا تؤيد اندونيسيا المطالبة بانعقاد مبكر لمجلس الأمن لكي يتحرك المجلس بسرعة ، إما بأن يعتمد قراراً تخويلياً لإرسال فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال

الى ناميبيا ، وفقا لما هو منصوص عليه في خطة الامم المتحدة ، أو للتصرف ، في حال رفض جنوب افريقيا التعاون مع الامم المتحدة ، بموجب الفصل السابع من الميثاق وفرض جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا . وباختصار فإنه ، أيا كان تطور الحالة ، فإنه لا ينبغي أن يحولنا عن الهدف الاساسي المتمثل في استقلال ناميبيا .

وأود في الختام أن أؤكد من جديد على تضامن اندونيسيا مع شعب ناميبيا بقيادة سوابو ، والتزامها إزاء هذا الشعب في سعيه المشروع من أجل الحرية والعدالة والاستقلال . ولن تكف اندونيسيا عن تقديم مساعدتها القائمة على المبادئ لهذا الشعب ولكل الجهود الدولية الرامية الى تحقيق الاستقلال الغوري لناميبيا .

ولا يمكن في هذا المنعطف الحرج أن توجد ذريعة تبرر الجمود . فالامم المتحدة عليها واجب ملزم بفرض الضغط اللازم بغية إرغام جنوب افريقيا على الوفاء بالتزاماتها الدولية . ويجب أن يكون عزمنا المشترك ، بعد مرور ١٠ أعوام على اتخاذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو ألا يكون هناك تأخير آخر في كفالة التنفيذ الكامل لخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

السيد بيتاركا (البنانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضت

قراية عشر سنوات منذ اتخذ مجلس الأمن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق باستقلال ناميبيا ، وأكثر من عقدين من الزمن منذ قررت الأمم المتحدة إنهاء انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . إلا أن هذه الهيئة الدولية الرفيعة مازالت تتداول حول مسألة ناميبيا ، ومازالت هذه المسألة مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة ، لأن الحالة في ناميبيا لم تتغير ، ولأن النظام العنصري في جنوب افريقيا ما فتئ يواصل حرمان الشعب النامبي المضطهد من حقه الوطني المشروع في تقرير المصير وفي العيش حرا في كنف وطن حر ذي سيادة . إن سياسة العزل العنصري التي ما انفك نظام بريتوريا العنصري ينتهجها في عناد ، والتي تحول ناميبيا الى سجن كبير للشعب النامبي بأكمله ، والى قاعدة لشن العدوان والتدخل الإرهابي المسلح ضد دول خط المواجهة الافريقية المستقلة ، هذه السياسة هي منذ سنوات موضع إدانة شديدة واستياء بالغ من جانب الرأي العام العالمي .

والشعب الالباني أيضا يتابع باهتمام وقلق الظروف اللاإنسانية التي يتعرض لها الشعب النامبي ، والمعارضة والمقاومة واسعة النطاق اللتين يتصدى بهما لنظام جنوب افريقيا القائم بالاحتلال ، والعنف الذي لم يسبق له مثيل والمذابح والإبادة الجماعية والمفاوضات السياسية التي يلجأ إليها ذلك النظام العنصري . والشعب الالباني يقف دائما الى جانب الشعب النامبي ، ويؤيد ويتابع بتعاطف المقاومة المسلحة التي يخوضها ذلك الشعب تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ويرى وفد جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية أن الاحتلال المتواصل لناميبيا هو بيئة جديدة على أن الدول الامبريالية تقف دائما الى جانب أشد القوى العنصرية والفاشية قتامة عندما يصل الأمر الى الدفاع عن مصالحها الامبريالية والاستعمارية الجديدة . ولا يفوتنا أن نذكر بالدعم والمساعدة الشاملة اللذين تقدمهما الولايات المتحدة والدول الامبريالية الأخرى للنظام الدموي في جنوب افريقيا ، وبتزويدها إياه بالأسلحة والوسائل الأخرى كي تمكنه من أن يسحق بالسيف والنار مقاومة الشعب النامبي المسلحة

ونضاله الذي لا يقهر . إن هذا الدعم وهذه المساعدة ، النابعان من المصلحة المشتركة الكامنة في الإبقاء على السيطرة على الشعوب وقهرها والحفاظ على النظام الاستعماري الجديد ، هما بالذات اللذان يطيلان أمد مأساة الشعب الناميبي ويهددان بتقويض أمن البلدان المجاورة . فهذه المساعدة هي التي تشجع عنصريي بريتوريا على الانخراط في المغامرات الخطرة وأعمال الإرهاب والعدوان ضد بلدان ذات سيادة مثل بوتسوانا وزامبيا وأنغولا وغيرها . مما يفضي الى حالة التوتر السائدة في المنطقة في مجموعها .

إلا أنه لا يخفى على أحد مع ذلك أن غطرسة جنوب افريقيا وعدوانيتها والواقع الحالي في ناميبيا هي انعكاس آخر للتنافس بين الدولتين العظميين ، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ولتضارب مصالحهما الإمبريالية والاستعمارية الجديدة في القارة الافريقية الغنية . إن الامبرياليين يجدون من السهل نهب ثروات ناميبيا وجنوب افريقيا من اليورانيوم والماص في ظل حكم نظام بريتوريا العنصري لهذين البلدين ، لذا فإن موقع ناميبيا الجغرافي وثرواتها الطبيعية الطائلة وحاجة الولايات المتحدة الى الدفاع عن مصالحها الامبريالية الجديدة من بين الاسباب التي جعلت امبريالية الولايات المتحدة تعتمد على نظام جنوب افريقيا ، الذي حولته الى رجل الشرطة الموالي لها في المنطقة ، وشرعت منذ ذلك الحين في انتهاج سياسة الارتباط البناء المزعومة ، محتفظة لنفسها بالحق في تقرير مصير السلام . وأحد الاهداف التي تجاهد في سبيل بلوغها حاليا كل من الامبريالية الأمريكية والامبريالية السوفياتية هو إثبات أنهما قادرتان على حل أي خلاف أو مشكلة أو صراع - بما في ذلك في افريقيا - عن طريق مناورات وألاعيب لا حصر لها ترمي الى الإبقاء على مواقفهما الاستعمارية الجديدة والحفاظ عليها . وهذه المناورات ليست إلا تمعيذا لمحاولتهما إما للحفاظ على وجودهما الاقتصادي والعسكري أو لإقامة هذا الوجود حيثما أمكن ، وذلك بتزويد الشعوب الافريقية "بأنماط" حلول لمشاكلها . وهذا هو السبب في اخضاع منح الاستقلال لناميبيا لمسائل أخرى لا صلة لها على الإطلاق بجوهر القضية . وبالإضافة الى ذلك ، يجري اللجوء إلى مناورات عديدة ، بالتبادل مع ضغوط سياسية وحيل شتى ، بغية بث الشقاق وتقسيم الشعب الى مجموعات عنصرية وعرقية . أما العنف العلني المقرون بالمخططات السياسية

والدبلوماسية فهو الوسيلة المفضلة لدى نظام بريتوريا ، الذي لم يفقد يوما دعم الولايات المتحدة تحت أي ظرف من الظروف .

لقد شدد عدد من ممثلي الدول الاعضاء في بياناتهم - على نحو ما فعل ممثل سوابو اليوم - على المحنة التي يعيشها الشعب الناميبي ، وعلى ما يعانيه من قمع وحشي وعنف له طابع فاشي ومعاملة لاإنسانية وتدمير لوطنه . إلا أن هذا الشعب لم يتخل لحظة واحدة عن مقاومته البطولية ، بل إنه بدأ يرد على نظام بريتوريا العنصري بتكثيف نضاله وتوسيع نطاق هذا النضال . وهو يرفض المناورات السياسية لنظام الاحتلال رفضا باتا ، ويكافح التدابير التي يتخذها ذلك النظام لضم بعض المناطق الاستراتيجية من إقليم ناميبيا ، مثل خليج والفيس وقطاع كابريفي والجزر .

لقد فشلت عقود من القمع العنصري والاستعباد في إخضاع الشعب الناميبي الذي يتمسك بحريته واستقلاله النهائيين باعتبارهما قضية عزيزة على قلبه . فمن بين هذا الشعب خرج مناضلو الحرية ومنظمتهم القائدة سوابو التي لا يحدون عن الدفاع عنها وتأييدها . في أيار/مايو من هذا العام خرج الناميبيون بالآلاف الى الشوارع تحية للذكرى السنوية لمذبحة كاسينغا ، التي كانت واحدة من عمليات الإبادة الجماعية التي ارتكبها العنصريون ضد مناضلي سوابو .

وبالنظر الى الاحداث الجارية في ناميبيا ، وعلى ضوء الكفاح البطولي الذي يخوضه شعبها تحت قيادة ممثله الشرعي والاصيل الوحيد سوابو ، بات واضحا أن سيطرة جنوب افريقيا العنصرية على ناميبيا لن يطول أجلها . فتاريخ نضال الشعوب ضد الاستعمار يشهد المرة تلو الأخرى على أن الدول الامبريالية لم تتراجع على الإطلاق من تلقاء أنفسها رغبة منها في منح الاستقلال للبلدان المستعمرة . لقد كان كفاح الشعوب ومقاومتها ونضالها المسلح ضد العدوان والاحتلال الاجنبي هي أساس كل خطوة في سبيل الحرية والاستقلال . وإزاء هذه الخلفية ، فإن الاحداث الجارية حاليا في ناميبيا تكون في التحليل النهائي نتيجة النضال المتفاني الذي يخوضه الشعب الناميبي ومقاومته الصامدة بجميع أشكالها : المظاهرات الجماعية ، والمصادمات مع العنصريين التي وصلت الى حد المواجهة المسلحة . ويعد كل هذا جزءا من النضال الشامل الذي تخوضه الشعوب

الافريقية ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ، وهو البرهان على القوة غير المحدودة للشعوب وعلى حيويتها النابعة من مُثل الحرية والاستقلال ، ومن تطلعاتها المشروعة الى حق تقرير المصير والتنمية الاقتصادية والتقدم .

وما فتئ الشعب الألباني يعرب دوما عن تأييده غير المشروط لقضية الشعب الناميبي الوطنية العادلة . وتحدوننا ثقة راسخة في أن هذا الشعب ، بفضل كفاحه وجهوده الحازمة ، سينتصر في النهاية على عنصريي بريتوريا ، وسيجني ثمار نضاله الشاق الطويل ، وسيضع بلده على طريق التنمية الحرة المستقلة . وبكسر أغلال الاحتلال والسيطرة العنصريين ، ستأخذ ناميبيا الجديدة ذات السيادة مكانها اللائق بين سائر الدول الأعضاء في منظماتنا .

السيد باغبيني اديتو نزينفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

إن المناخ المشجع السائد منذ بداية هذه الدورة التي يترأسها السيد دانتي كابوتو بمنتهى المهارة والفعالية ما برح يمثل ايذانا بتسوية سلمية لعدد من الصراعات الإقليمية ، لدرجة أن العديد من الوفود شعرت أن مسألة ناميبيا سوف تحل في نفس السياق وبنفس الروح .

إن مختلف مراحل المحادثات الرباعية التي عقدت في لندن والقاهرة ونيويورك وبرازفيل وجنيف وغيرها من الأماكن قد جعلتنا نعتقد أن المبادئ الأساسية سوف تترجم الى اتفاقات محددة بشأن إيجاد تسوية سلمية شاملة للحالة في الجنوب الافريقي . وكان الهدف المتوخى في الامد الطويل هو تهيئة مناخ مؤاتٍ لإحراز تقدم ملموس في مجالات التعاون وإقامة علاقات ودية تسودها الثقة والتفاهم والسلم بين جميع الدول في تلك المنطقة من الجنوب الافريقي . وهذه المبادئ الأساسية المعروفة جيدا تؤكد من جديد حق شعب ناميبيا الثابت في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا موحدة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢١٤٥ (د - ٢١) وغيرهما من قرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، إذ أن مشروعية كفاح الشعب الناميبى لنيل حريته هي النتيجة المنطقية لهذه المبادئ الأساسية . ويجب أن يكون حصول ناميبيا على الاستقلال محبوبا بصون سلامتها الإقليمية ، بالمحافظة على خليج والفيش وجزر بينغوين وغير ذلك من الجزر المقابلة لساحلها والتي هي جزء لا يتجزأ من ناميبيا .

إن تاريخ العالم يعلمنا أن جميع الصراعات والنزاعات بين الدول أو تلك المتعلقة بالتحريير والاستقلال قد سويت عن طريق الحوار والمفاوضات . لهذا فإن وفد زائير يشجع المحادثات الرباعية الجارية حاليا ، حيث انها تشمل تقريبا جميع الاطراف المعنية والمهتمة بالحالة في الجنوب الافريقي ، مما يجعلها تبدو مبشرة بالامل في الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٢) و ٥٣٩ (١٩٨٢) و ٥٦٦ (١٩٨٥) ، بالإضافة الى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن مسألة ناميبيا .

إن الأمم المتحدة ستظل تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا الى أن يتحقق لها تقرير المصير والاستقلال الحقيقيان وفقا للقرارات التي أشرت اليها . وبناء على ذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورا أساسيا في المفاوضات الرباعية بغية مساعدة الأطراف المعنية في جهودها للتحرك قدما صوب حل توفيقي سريع . ولتحقيق هذه الغاية ، يقترح وفدي أن تكون الأمم المتحدة ممثلة في المفاوضات ، إما بعضو من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا أو بعضو من اللجنة الخاصة المعنية بالحالة المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وعلى نسق الحال فيما يتصل بالاجتماعات التي تعقد في جنيف بشأن أفغانستان والمغرب الغربية والنزاع بين العراق وإيران ؛ تلك الاجتماعات التي أدت الى وضع خطط سلام ، فإنه ينبغي للأمين العام للأمم المتحدة ولجميع الهيئات المختصة ألا تدخر جهدا لإحياء أي مناورات سلبية تتعلق بمسألة ناميبيا يقوم بها أي طرف من الأطراف المعنية في النزاع خلال هذه المفاوضات .

إن وجود ممثل عن الأمم المتحدة في المفاوضات من شأنه أن يضمن تنفيذ الاتفاقات التي تسفر عنها المحادثات بسبب الوسائل المتاحة للمنظمة لضمان احترام جميع الأطراف المعنية لوقف إطلاق النار وضمان الحفاظ على السلم والأمن الدوليين عن طريق قوات الأمم المتحدة الخاصة التي تتم بكفاءة وفعالية كإحدى الاعتراف بهما مؤخرا بمنح القوات جائزة نوبل للسلام .

إن التسوية الشاملة السلمية والسياسية للحالة في الجنوب الإفريقي يجب ألا ترتكز على إنهاء احتلال جنوب إفريقيا غير الشرعي لناميبيا فورا ودون قيد أو شرط فحسب ، بل لابد أن ترتكز أيضا على انسحاب جميع القوات الأجنبية المسلحة من المنطقة ، وعلى تمكن الشعب الناميبيني من أن يمارس - بحرية وبلا عوائق - حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

وتعتقد زائير أن خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا التي اعتمدت بقراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) - حيث نحتفل الآن بالذكرى العاشرة للقرار الثاني - هي الأساس الوحيد المقبول دوليا للتسوية السلمية لمسألة ناميبيا ، ولا بد من تنفيذها دون إبطاء .

ويؤكد وفد زائير تضامنه مع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ويحضا على مواصلة نضالها من أجل التحرير على الرغم من التضحيات والخسائر التي تتحملها . ولقد أكسبها استعدادها للتعاون وبعدها نظرها في الساحة السياسية والدبلوماسية اعتراف المجتمع الدولي الى الاعتراف بخصالها ومزاياها بوصفها الممثل الحقيقي للشعب الناميبي .

وفي هذا السياق يأمل وفدي أملا وطيدا في أن المفاوضات الرباعية الجارية حاليا في جنيف ستفضي سريعا الى الاعتراف بسوابو ، حتى يمكن أن تناط بها مهمة تنفيذ الاتفاقات التي تسفر عنها الاجتماعات ، ولاسيما عن طريق تحقيق الاستقلال للبلاد وللشعب الذي تمثله .

وفي الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار "الف" المعنون "الحالة الناجمة في ناميبيا عن احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم" ، من المقترح أن تؤكد الجمعية العامة من جديد مقررها القاضي بأن يشرع مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وفاء بالولاية المخولة إليه ، في إقامة إدارة تابعة له في ناميبيا ، بغية إنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم . وتجعلنا الأحوال الراهنة نعتقد أن المفاوضات الرباعية ستتمكن من زيادة سرعة عملية تنفيذ ذلك المقرر . وعلى الرغم من أن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لم يشارك في المحادثات فإنه ، وفقا للولاية المنوطة به بموجب القرار ٢٣٤٨ (د - ٥) ، ما برح هو السلطة الشرعية لإدارة ناميبيا حتى نيلها الاستقلال .

وعلاوة على ذلك ، فإن وفدي بينما يؤيد مشروع القرار "باء" بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، يرى أنه كان ينبغي لمشروع القرار أن يتضمن على الأقل إشارة الى المفاوضات الجارية حاليا ، التي يتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) .

وعلى نفس النسق فيما يتعلق بمشروع القرار "جيم" بشأن برنامج عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، فإنه ربما كان من الأفضل أن يعيد مشروع القرار تحديد دور مجلس

الأمم المتحدة لناميبيا في سياق جميع المفاوضات ، التي تتمثل غايتها الرئيسية في تحقيق الاستقلال للشعب الناميبي . ونحن نفتنم هذه الفرصة لنؤكد من جديد تأييدنا وتهانينا لرئيس المجلس على جهوده .

ويؤيد وفدي مشروع القرار "دال" بشأن نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام الدولي تأييدا لاستقلال ناميبيا الفوري ومشروع القرار "هاء" بشأن صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، ويأمل بإخلاء في أن توافق جميع الأطراف المعنية وجميع الأطراف المشاركة في المفاوضات الحالية على نيل ناميبيا للاستقلال في المستقبل القريب جدا ، ليتسنى لها أن تصبح عضوا في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الأفريقية وفي حركة بلدان عدم الانحياز .

السيد أوراماس أوليفيا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بعد مرور عشر سنوات على اعتماد قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يدعو إلى منح الاستقلال الفوري لناميبيا باعتبار ذلك حقا ثابتا لها غير قابل للتصرف ، ها نحن الآن نناقش مرة أخرى الاحتلال الاستعماري لذلك البلد .

ولا يزال ذلك القرار هو الأساس الوحيد المقبول للتوصل الى حل دائم وعادل لهذا الصراع ، من حيث أنه يمثل إرادة المجتمع الدولي* .

لقد خاض الوطنيون الناميبيون طريقا طويلا شاقا من أجل إدخال وطنهم في صفوف الأمم المستقلة . وما برحت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبى ، تخوض كفاحا بطوليا صامدا من أجل إعمال الحق غير القابل للتصرف لكل الشعوب ، وهو الحق في الاستقلال . وقد تخطت إرادة شعب مصمم على تحقيق هدفه في الاستقلال جميع العقبات التي أثارها جنوب افريقيا من أجل إدامة احتلالها لناميبيا . وقد استخدمت جنوب افريقيا إقليم ناميبيا لمهاجمة أنغولا ، موفدة قواتها الى الجزء الجنوبي من أراضي ذلك البلد ، ومتحدية بذلك على نحو صارخ قواعد السلوك الدولي ، وقرارات مجلس الامن وطلبات الجمعية العامة .

ونظرا لأن الاحداث أثبتت أن موقف جنوب افريقيا خاطئ ، فقد استخدمت جنوب افريقيا قواتها في العام الماضي لمحاولة الاستيلاء على هدف استراتيجي في جنوب أنغولا ، وهو سويتو كوانافال ، وهناك تمكنت القوات الانفولية والكوبية المشتركة من رد الغزاة وهزيمتهم ، مؤمنة بذلك السلامة الإقليمية لأنغولا . وكانت تلك العملية بداية تغير نوعي في هذا الصراع الطويل ، وعاملا حاسما في تحقيق الحالة الجديدة التي نراها اليوم في منطقة جنوب غرب افريقيا ، حيث نشأت ظروف مناسبة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا .

وفي هذا العام قامت جنوب افريقيا ، ووفد انغولي كوبي مشترك ، والولايات المتحدة باعتبارها وسيطا ، بإجراء محادثات رباعية . وحققت هذه المحادثات بالفعل انسحاب قوات جنوب افريقيا من جنوب أنغولا ويجري اليوم وضع الشروط اللازمة للتنفيذ الدقيق للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أية تحريفات أو تعديلات . وبالمثل فإن أي اتفاق عادل

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

تسفر عنه عملية المفاوضات يجب أن يضمن دون لبس أمن جمهورية أنغولا الشعبية وسلامتها الإقليمية .

وتشارك كوبا مع أنغولا في هذه المحادثات بروح نبيلة بناءة وبهدف الإسهام في إيجاد حل تفاوضي كريم ومشرف للحالة ، إننا لا نرغب في إذلال أي طرف من الأطراف ، ولكننا عازمون على أن تكون السلامة الإقليمية لأنغولا موضع الاحترام ، وعلى تحقيق استقلال ناميبيا وفقا للاتفاق الذي توصل إليه مجلس الأمن منذ ١٠ سنوات .

لقد جلسنا على طاولة المفاوضات بعزم قوى على الاسهام في إقامة السلم في الجزء الجنوبي الغربي من افريقيا الذي تسوده القلاقل منذ سنوات عديدة بسبب نظام الفصل العنصري .

وبالنسبة للقوات الكوبية الاممية التي استجابت منذ ١٣ سنة لنداء التضامن مع أنغولا ، فسيكون من دواعي الشرف الخاص لهذه القوات أن تعود الى وطنها وهي على يقين من أن ما قامت به قد أسهم أيضا في وضع حد لآخر مظاهر الاستعمار في القارة الافريقية . ونرى أن من الضروري أن نذكر أن موقفنا في هذه المفاوضات كان واضحا للجميع . ونفتنم هذه الفرصة لكي نرفض رفضا قاطعا أية تلميحات أو اشاعات مؤداها أن كوبا وأنغولا تتحملان أي مسؤولية عن التأخير في بدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي كان من المتصور أن يبدأ تنفيذه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي .

ويجب أن نذكر هنا أن جنوب افريقيا هي التي تعوق الآن ترجمة تصميم المجتمع الدولي على حصول ناميبيا دون إبطاء على الاستقلال الى حقيقة واقعة . فهي تتخذ خطوات معينة في ذلك الإقليم تتناقض مع بياناتها عن استعدادها لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ لأنها تعزز قواتها في ناميبيا ، وتجري مناورات عسكرية في خليج والغيس ، وتمعد عمليات القمع ضد شعب ناميبيا ، وتعين الجنود كمعلمين في المؤسسات التي يؤيد طلابها الدعوة الى الاستقلال .

إننا نناشد جنوب افريقيا من فوق هذه المنصة ان تحترم رغبات المجتمع الدولي وأن تضع حدا لهذه الاعمال المعطلة لعملية التفاوض التي يجب أن تنتهي بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بجميع أجزائه .

لقد بينت المناقشة الأخيرة في الجمعية العامة مرة أخرى الاهتمام العميق للغالبية العظمى من الدول بإنهاء ليل الاستعمار في ناميبيا . فمن بين ١٥٤ متكلماً في هذه المناقشة ، أعرب ١٣٩ رئيس دولة ووزير خارجية ومبعوث خاص ، بشكل لا لبس فيه ، عن مطالبتهم باستقلال ناميبيا في أسرع وقت ممكن وعن تأييدهم لسوابو . ويجب على جنوب افريقيا والذين يدعمونها سرا أن يستخلصوا النتائج السليمة من هذا الصوت الإجماعي تقريبا الذي عبرت عنه الحكومات في جميع أنحاء العالم بين جدران الجمعية العامة .

ونعتقد أنه من الملائم أن نكرر هنا ما أعرب عنه وزير خارجيتنا السيد ايزيدورو مالميركا من فوق هذه المنصة حيث قال :

"إن كوبا لا تسعى الى تحقيق نصر عسكري ؛ وليس لديها أية نية أو رغبة في إذلال أحد ؛ وببساطة إننا نتحرك رغبة منا في تقديم مساهمة متواضعة في صون استقلال أنغولا ولكي نضمن نجاح المفاوضات بشأن ناميبيا ويتحقق السلم والأمن في ذلك الجزء من افريقيا . وعليه ، فإن كوبا على استعداد لمواصلة تلك المشاورات وتتطلع الى الوصول بها الى نهاية ناجحة ، مع أنها تدرك العقبات والصعاب التي لا يزال ينبغي التغلب عليها ، وما يستدعيه ذلك من وقت وجهد" . (A/43/PV.11 ، ص ٧٦ و ٧٧)

وتعتقد كوبا - وتود أن تعرب عن هذا الاعتقاد هنا الآن وبشكل قاطع - أن نتيجة المحادثات الرباعية - وأعني بذلك الاتفاق الذي يمكن أن تسفر عنه هذه المحادثات - يجب أن يوافق عليها مجلس الأمن باعتباره ضامنا للاتفاق ، فتتأكد بذلك مسؤولية مجلس الأمن والأمم المتحدة عن استقلال ناميبيا . ومن هنا يجب على البلدان التي تشارك في المحادثات الرباعية أن تضيي الطابع الرسمي على اتفاقها هنا في مقر الأمم المتحدة .

يود وفدي أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بعدم توفر الموارد في الميزانية لتنفيذ الخطة المتوخاة أصلاً لتطبيق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا يمكن أن تكون هناك أية أعذار من أي نوع لتعديل الخطة الأصلية لتنفيذ ذلك القرار . وسيكون من العبث إننا انتظرنا تنفيذ قرار مجلس الأمن هذا عقداً كاملاً أريقت أثناءه دماء الوطنيين الناميبيين واستشهد الكثيرون من المقاتلين الأنغوليين والجنود الكوبيون الأمميين على التراب الأنغولي . إن قبول نسخة زائفة للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة تنفيذه بعد تحريفه وتغييره بذريعة عدم توفر الأموال لهو بمثابة استهزاء بمشاعر المجتمع الدولي واستهانة بمكانة الأمم المتحدة ومصادقيتها . ونود أن نحذر من أي مناورة تستهدف تقويض العملية التي تتوخى منح ناميبيا استقلالها . كما نود أن نؤكد الحاجة إلى تقديم ضمانات دولية تكفل الانتقال المنشود . وإن قوات الأمم المتحدة وحدها هي التي يمكن أن توفر التوازن الذي يكفل نزاهة الانتخابات وأصالتها .

وينبغي أن نضع نصب أعيننا أن المدنيين للأمم المتحدة بمبالغ كبيرة يتحملون مسؤوليات خاصة عن ذلك فهم يمتلكون الموارد الكفيلة بالوفاء بالاحتياجات المالية الناشئة عن الحصول على الاستقلال من قبل إقليم عانى لفترة طويلة جداً من الاستغلال الاستعماري .

وإذ أقول هذا ، ترد في خاطري كلمات خوسيه مارتني ، أبي الاستقلال الكوبي ، عندما قال :

" إذا كنت قد التزمت الصمت بشأن أمر هام فذاك ضعف مني ؛ لقد قلت كل

ما ينبغي قوله . "

السيد أبو الحسن (الكويت) : تناقش الجمعية العامة مسألة ناميبيا

في دورتها الحالية بعد أسبوعين من مرور الذكرى العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يشكل الأساس الذي قبلته الأسرة الدولية لتحقيق تسوية سلمية للمسألة وتطور عليه الجهود المختلفة لتحقيق هذا الهدف .

وتؤكد دولة الكويت بهذه المناسبة من جديد حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي نيله الاستقلال الوطني على أساس هذا القرار وبقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الشرعي والوحيد والحقيقي ، وهي المنظمة الجديرة بتلقي الدعم الممكن من الأسرة الدولية في كفاحها الشريف على الجبهات العسكرية والدبلوماسية لتحرير ناميبيا من القمع العنصري والاحتلال اللاشعري .

لقد تمادى نظام الاحتلال في جنوب افريقيا في مواصلة تكثيف أعمال القمع في ناميبيا ، ولايزال شعب هذا البلد المحتل يتعرض إلى جميع صنوف الإرهاب والقتل والتعذيب والاعتصاف وتدمير الممتلكات واعتقال المواطنين الابرياء لعدة سنوات دون محاكمة .

ولا يسعنا هنا إلا أن نحيي بإجلال وقفة هذا الشعب الابي ضد قوة الاحتلال الفاشمة إذ أن التقارير مافتتت تنفيذ باشتداد المقاومة الشعبية للقمع الذي تمارسه جنوب افريقيا والتي من خلالها تابعنا أيضا استمرار المقاطعة في جميع أنحاء البلاد للمدارس التي تديرها سلطات جنوب افريقيا وبالتزايد المطرد لانشطة الحركات النقابية الوطنية .

إن مشكلة ناميبيا الأساسية هي مشكلة احتلال غير شرعي واستعمار . وعلى هذا الأساس ظلت الشرعية الدولية تصرّ على أنه ينبغي ألا يكون استقلال ناميبيا مرهوننا بإيجاد حل لقضية دخيلة ولا تمت للقضية بأية صلة . ولهذا السبب استمر الرأي العالمي ساخطا على استمرار محاولات جنوب افريقيا في السيطرة على الإقليم وشعبه وإخضاعه ولعرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) بالتوالي .

لقد تولت الأمم المتحدة مسؤوليتها المباشرة ، في أول حالة من هذا النوع ، عن إقليم ناميبيا ، وتحملت بهذا مسؤولية دولية نحو حقوق الشعب الناميبى ورغبة الشرعية الدولية في نيله استقلاله وممارسته لسيادته على أرضه .

وبواقع هذه المسؤولية الكبيرة أصبح مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة مطالبين أمام الأسرة الدولية باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة ممارسة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لمسؤوليته عن الإقليم بغض النظر عن أية ظروف وفي حرية كاملة من أية ضغوط وشروط سياسية مسبقه . لذلك يحث وفد بلادي مجلس الأمن مرة أخرى على النظر من جديد في فرض جزاءات شاملة وإلزامية على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بعد أن امتنعت عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في أول تشرين الثاني/نوفمبر الحالي كما كانت الأسرة الدولية تنتظر منها ، وكما اتفق وفدها في المحادثات الرباعية بمدينة جنيف في آب/أغسطس الماضي .

لقد انضمت بلادي إلى المجتمع الدولي في ترحيبه بالمفاوضات الجارية لحل المسألة الناميبية وهي المفاوضات التي استؤنفت يوم الجمعة الماضي ، وكنا نرجو أن تكمل بالنجاح ، وأن تقوم في ناميبيا دولة حرة مستقلة في القريب العاجل . إلا أن الطغمة العنصرية في بريتوريا المعتمدة على القوة والبطش تواصل التسويق والمماطلة بينما يشجعها في ذلك الحماية والدعم اللذان توفرهما لها ، من ناحية ، فئة قليلة في العالم الغربي ، ومن ناحية أخرى ، استمرار أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية . ومن ثم كانت قناعة أغلبية أعضاء منظماتنا الدولية بضرورة ممارسة ضغط اقتصادي أقوى على جنوب افريقيا وفرض جزاءات شاملة وإلزامية ووقف كل شكل من أشكال التعاون والدعم العسكري الذي تلقاه بريتوريا من هذه الفئة الضئيلة .

وبالنظر إلى المعاناة التي لا توصف والتي يفرضها نظام بريتوريا على شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ، فإننا نرفض رفضا تاما الحجة القائلة بأنه لا يمكن فرض الجزاءات لأنها ستسبب معاناة للشعبين . وفي هذا الصدد ندعو أيضا إلى اتخاذ إجراء حاسم لتنفيذ المرسوم رقم (١) لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، بما في ذلك الضغط على الحكومات التي لم تعترف بعد بشرعية المرسوم لكي تفعل ذلك ؛ هذا بالإضافة إلى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة ضد الشركات التي تنتهك المرسوم .

ولابد أن يدين وفد بلادي هنا أيضا إقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في ناميبيا ، ومحاولات جنوب افريقيا خلق كيانات عميلة لها هناك ، وفرض هياكل اقتصادية استعمارية على الشعب المحتل دون إرادته وبدون رضاه ، وذلك حتى يظل في حالة خضوع وفقر وحرمان مستمرين . وبالقوة ذاتها ندين مواصلة بريتوريا لاستخدام إقليم ناميبيا كقاعدة انطلاق لعملياتها الإرهابية ولاعتداءاتها المتكررة ضد دول المواجهة والسدول المجاورة التي نوكد على كامل تضامننا معها في صمودها البطولي ضد نظام بريتوريا العنصري .

ولا يفوتنا كذلك ونحن ندين الاحتلال ونؤيد مقاومته وحقوق الواقعين تحت نيره ، أن نطالب بريتوريا بالإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين الابطال في ناميبيا ، ووقف التجنيد الإجباري للناميبيين في جيش الاحتلال العنصري والجيش القبلي ، واستخدام المرتزقة في قمع الشعب النامبي . وندين هنا أيضا قمع بريتوريا للمنظمات الجماهيرية والنقابات العمالية والمنظمات الطلابية والقيادات الدينية والصحافة في ناميبيا .

وننتهز الفرصة أيضا للتأكيد على حق شعب ناميبيا في تقرير مصيره داخل كامل أراضيه ، بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين وجميع الجزر المتاخمة الموجودة تجاه الساحل بوصفها أجزاء لا تتجزأ من ناميبيا ولا يمكن إخضاعها لأية مسائل دخيلة أو مفاوضات مشروطة .

تمرّ هذا العام الذكرى الاربعون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، والذكرى العشرون لإعلان عدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا ؛ ورغم مرور كل هذه السنوات ، لا يزال نظام بريتوريا ممعنا في إنكار حق أساسي من حقوق الانسان على أرضه في ناميبيا ، وبالتالي فإنه واجب أخلاقي رئيسي على كل عضو في مجتمعنا الدولي أن يبذل كل جهد ممكن لوقف هذه المأساة وإعادة الحقوق لأصحابها في ناميبيا . وحتى يتمكن من تحقيق هذا الهدف النبيل ، يتعين على المجتمع الدولي أن يقدم أقصى قدر من الدعم المعنوي والسياسي والمادي الممكن للشعب الناميبي في نضاله البطولي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ونحن على ثقة تامة بأن هذا النضال الشريف سيكفل بالنجاح القريب ، وسيحقق للشعب الناميبي استقلاله الوطني بفضل هذا النضال وبفضل التضامن الثابت الذي يحظى به من كافة الشعوب الحرة والمحبة للسلام .

السيد ولد محمد الامين (موريتانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

لقد كانت قضية ناميبيا على جدول أعمال الدورة الاولى لهذه الجمعية ، وأشيرت منذ المرة تلو الأخرى في مناقشاتنا السنوية وفي بعض الدورات الاستثنائية . وخلال نفس الفترة ، أُتيحت الفرصة أيضا لمجلس الامن والاجهزة المساعدة الأخرى في المنظمة للنظر في هذه المسألة . وقد اعتمدت كل هذه الاجهزة ، على مستوياتها التمثيلية ، سلسلة من القرارات والمقررات بشأن مسألة ناميبيا .

وقد أنهت الجمعية العامة في دورتها الواحدة والعشرين انتداب جنوب افريقيا على جنوب غرب افريقيا ، وقررت وضع الإقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وكان القصد من ذلك القرار أن يكون بداية لعملية تؤدي إلى تقرير المصير والاستقلال الحقيقي لناميبيا بما يتمشى مع مسيرة التاريخ ، وميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . بيد أننا ، بعد عشرين سنة ، نجد لزاما علينا أن نسلم بأن جنوب افريقيا مستمرة ببساطة في تعزيز احتلالها غير الشرعي للإقليم ، في تحد سافر للقانون الدولي .

وحيث أن هذه حالة استثنائية اضطلعت فيها المنظمة بالمسؤولية المباشرة عن انتقال ناميبيا إلى الاستقلال والحرية وتقرير المصير ، فقد قررت الجمعية في السنة الماضية أن تدرس في هذه الدورة الخطوات التي ينبغي اتخاذها بموجب الميثاق إذا وجد مجلس الأمن نفسه عاجزا عن اعتماد تدابير محددة لإجبار جنوب افريقيا على التعاون في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قبل ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

لقد عانى الشعب النامبي ما يفوق الاحتمال من السيطرة والقمع . فبالإضافة إلى المحن والبلايا المعتادة التي تصاحب الحكم الاستعماري ، تعرضت ناميبيا لسياسة الفصل العنصري البغيضة ، وأطلق القمع الوحشي المستمر من عقاله ضد الشعب النامبي وأراضيه ، التي تستخدم قاعدة لشن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار الموجهة ضد الدول المجاورة .

إن هذه المحنة المستمرة صفة في وجه المجتمع الدولي وانتهاك صارخ للقانون الدولي . كما أن الاحتلال غير الشرعي لناميبيا يفرض تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين .

وفي هذه الحالة ، أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه هذا الإقليم الدولي . ولا بد من بذل جهود حاسمة دون أي تأخير لتمكين الشعب النامبي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال بصفة عاجلة .

وخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) تقدم الأساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية المسألة الناميبية ؛ وان تنفيذها الفوري الكامل وغير المشروط لهو مسؤولية خاصة تتحملها منظماتنا وكل الدول التي تتوق إلى السلم والعدالة . ويجب أن نعمل على فرض العزلة المتزايدة على جنوب افريقيا ، إذ أن أعظم الضغوط فعالية لايزال هو فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق . والمطلوب بصفة خاصة هو التنفيذ الصارم والدقيق لحظر الإمداد بالأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ٤١٨ (١٩٧٨) .

في ظل هذه الظروف الصعبة ، تواجه سوابو ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي ، نظام الفصل العنصري على كل الجبهات . وهي تقدم تضحيات ضخمة وجسيمة ، ولكنها توجه ضربات موجعة إلى الاحتلال غير الشرعي . ويجب أن يقدم المجتمع الدولي برمته كامل تأييده المادي والمعنوي لهذا النضال البطولي المشروع .

إن تضامن موريتانيا مع سوابو أمر طبيعي ، إذ أنه يقوم على الروابط التي لا حصر لها بين شعبينا ويأخذ أشكالا مختلفة . وإن نيل ناميبيا استقلالها هو أحد مشاغلنا الرئيسية ، ونحن نرحب بأية أعمال تفضي إلى التحقيق العاجل لذلك الاستقلال . بهذه الروح ، نلاحظ بارتياح المحادثات الجارية الآن بشأن الجنوب الافريقي ، ولكننا ندرك أن نظام الفصل العنصري لن يستسلم إلا للقوة المتضافرة التي تجمع بين الكفاح المسلح والضغط الدولي .

ومن ثم فإن على منظماتنا أن تتخذ تدابير محددة لإجبار جنوب افريقيا على إنهاء سيطرتها الاستعمارية على ناميبيا وتنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة . وبهذا نكون قد أسهمنا في إزالة الخطر الجسيم الذي يتهدد السلم والامن الدوليين بسبب احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا . ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الإدارية الشرعية الوحيدة للإقليم ، يشارك بنشاط في هذا العمل النبيل والعاقل من أجل تحقيق السلم . ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنشني على جهوده الدؤوبة .

السيد فام نفاك (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد سنوات من التوتر والمجابهة ، تتجه العلاقات الدولية الآن نحو الحوار والتعاون . لقد جلبت التطورات الإيجابية الأخيرة شعاع الأمل وبشير السلم والتسوية لكثير من المسائل الملحة ذات الأبعاد الإقليمية والعالمية . وللمرة الأولى ، يتحقق إنجاز كبير في نزع السلاح النووي الحقيقي ، بتوقيع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والاقصر مدى والتصديق عليها . وخرجت من حالة الجمود محادثات السلم الرامية إلى إيجاد تسويات سياسية في مختلف بقاع العالم ، من أفغانستان إلى الجنوب الافريقي ، ومن قبرص والخليج إلى الصحراء الغربية . وقد أتاحت النتائج المحققة ، رغم تفاوتها في الدرجة ، آفاقا حقيقية لحسم الصراعات والمنازعات الإقليمية عن طريق الوسائل السياسية والحوار . وليست هذه الخطوات المشجعة إلا مجرد بداية ، فمازال هناك من يعارض بتعنت عملية التغيير هذه . ومازالت قوى المواجهة والتدخل تلك تسعى إلى عرقلة الاتجاه الحالي للحوار أو عكس اتجاهه ، وإلى الحد من التقدم المحرز حتى الآن أو تقويضه ، سيما وأن عملية التغيير مازالت حتى الآن في مرحلة أولية هشة . إن الخبرات المكتسبة ، سواء من أمريكا الوسطى أو من الشرق الأوسط أو من جنوب شرقي آسيا أو الجنوب الافريقي ، تثبت إنه لا يمكن التعجيل بالتوصل إلى تسوية تفاوضية نجني ثمارها إلا بإزالة مصدر المشكلة ، سواء تمثل في قوى الرجعية أو في الفصل العنصري أو في الإبادة الجماعية أو في التدخل الخارجي . ومن خلال الإدراك التام للجوانب المعقدة التي تنطوي عليها المشكلة المعنية ، يتعين على المجتمع الدولي إذن أن يعزز من إرادته السياسية لكي يجعل التقدم المحرز حتى الآن قادرا على البقاء ، ولكي يجابه التحديات التي تواجهنا الآن بشكل أكثر فعالية .

لقد ظلت مسألة ناميبيا لفترة طويلة محك إرادتنا السياسية وجهودنا المشتركة للتخلص من تركة الاستعمار التي طال بقاؤها . فالتحدي الذي تفرضه مسألة ناميبيا نموذج فريد من نوعه .

ذلك انه لاكثر من عقدين من الزمن حتى الآن ، مازالت ناميبيا تمثل الحالة الوحيدة التي اضلعت فيها الأمم المتحدة بالمسؤولية المباشرة لتحقيق إنتقالها إلى الاستقلال وتقرير المصير منذ أن اتمتت الجمعية العامة القرار التاريخي ٢١٤٥ (د - ٢١) . وقد حظي هذا التعهد بتأييد الاغلبية الساحقة من المجتمع الدولي ، ولكن ناميبيا لم تحصل على حريتها بعد ، وبقي الاستعمار في شكله القديم لاكثر من قرن من الزمان ومازال باقيا حتى الآن بكل شروره ووحشيته ؛ بل والاسوأ من ذلك أن جنوب افريقيا قد بسطت على الاقليم سياسة الفصل العنصري ، أبغض أشكال الاستعمار التي وجدت على الإطلاق . ومازال هذا الشعب المعذب يتعرض يوميا للاعتقالات الجماعية دون تهمة ، ولحالات الاحتجاز وأعمال القمع والمذابح واستغلال الموارد بلا هوادة . ومازالت الدموع تسيل والدماء تراق من الناميبيين على أيدي النظام العنصري الوحشي . وهذه حالة تعجز عن وصفها الكلمات . ومن ناحية أخرى فإن جنوب افريقيا تواصل سياستها القائمة على إرهاب الدولة فتشن بلا توقف هجماتها ضد دول خط المواجهة ، مما يجعل المنطقه مهددة دائما بالأخطار وعدم الاستقرار . وهذا كله نتاج سبب جذري ، هو الفصل العنصري الذي أجمع العالم على أنه لا يمكن إصلاحه ، وإنما لايد من استئصال شأفته تماما .

ولفترة طويلة من الزمن ، أخذ المجتمع الدولي على عاتقه مساعدة شعب ناميبيا في كفاحه من أجل الاستقلال وتقرير المصير ، ومن أجل إزالة الفصل العنصري . وهذه حالة بلغ إجماع الآراء فيها درجة لم يسبق لها مثيل من حيث بذل الجهود الجماعية على نطاق عالمي . وطالب العالم بأسره بإنهاء احتلال جنوب افريقيا غير القانوني لناميبيا ، وبإزالة الفصل العنصري الذي يقوم عليه ذلك الاحتلال وكل مظاهره العملية . وهناك خطة لاستقلال ناميبيا ترد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومازالت هذه الخطة منذ اعتمادها في ١٩٧٨ هي الأساس الوحيد المقبول عالميا لاستقلال ناميبيا . وقد انقضت عشر سنوات حتى الآن ولم يزل ذلك القرار ينتظر التنفيذ . إن جنوب افريقيا ، بفضل مساعدة البعض لها ، لاتزال تتحدى الرأي العام العالمي بوقاحة منذ سنوات عديدة . واستنادا إلى ذلك الدعم ، سعت جنوب افريقيا بكل الوسائل الممكنة إلى عرقلة تنفيذ

قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وأقحمت مسائل دخيلة لا أساس لها مثل سياسة "الربط" ، التي رفضها المجتمع الدولي تماما .

وفي ظل الظروف المؤاتية التي بدأت تظهر على المسرح العالمي ، تعززت المساعي الدبلوماسية مؤخرا في جنوب غرب افريقيا بغية التعجيل بعملية التوصل إلى تسوية سياسية لمشاكل المنطقة .

وبمقتضى الترخيص المخول له في قرار مجلس الأمن ٦٠١ (١٩٨٧) ، شرع الامين العام في اتخاذ ترتيبات عملية لكي يبدأ فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال مباشرة أعماله ، بإرسال فريق تقني إلى المنطقة وإجراء مشاورات مع مختلف الأطراف المعنية .

وقد أحيت المفاوضات الرباعية الجارية حاليا الامل في التوصل إلى تسوية سياسية للصراع في هذه المنطقة في نهاية المطاف . ونحن نؤيد الموقف السليم والبنّاء الذي اتخذته أنغولا وكوبا في هذه المساعي الدبلوماسية الجارية للتوصل إلى حل يكفل سيادة أنغولا وأمنها وسلامتها الإقليمية كما يكفل استقلال ناميبيا الحقيقي . ويتعين على سلطات جنوب افريقيا أن تلتزم التزاما صارما بالاتفاقات التي تم التوصل إليها ، كما يجب عليها أن تمتنع عن وضع أي عراقيل مصطنعة جديدة .

لقد حظي الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا دائما بتعاطفنا المخلص وتأييدنا الصادق . ونحن نكرر مرة أخرى في هذا المحفل موقفنا الثابت حكومة وشعبا تجاه شعب ناميبيا وممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . كما أننا نؤيد أيضا الموقف القائم على حسن النوايا الذي اتخذته منظمة سوابو بتيسير تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي ظل الظروف الحالية ، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يقلل بأي حال من يقظته ، نظرا لسجل جنوب افريقيا الحافل بسوء النوايا والتعنّت . ولا بد من زيادة الضغوط الدولية أكثر من أي وقت مضى ، ولاسيما من خلال فرض جزاءات إلزامية شاملة ضد هذا النظام العنصري .

وأولئك الذين أساءوا استخدام حق الغيتو حتى الآن ، مما يعوق نشاط مجلس الأمن في هذا الشأن ، عليهم اتباع خط جديد والانضمام إلى بقية العالم ، لأن العقوبات تمثل أكثر الوسائل السلمية المتاحة فعالية لإرغام جنوب افريقيا على إنهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا وسياستها الخاصة بالفصل العنصري .

ومشكلة ناميبيا ، شأنها في ذلك شأن الكثير من المشاكل الحادة في عصرنا هذا ، تتطلب جهدا ضخما وعملا دائبا الآن أكثر من أي وقت آخر . ونظرا للتوسع الحالي في ميادين التعاون الدولي ، فقد أصبح من المحتم أن تسفر جهودنا المكثفة المتضافرة وعزمنا على تحقيق الاستقلال لناميبيا والسلم والاستقرار في المنطقة برمتها .

السيد نوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ها نحن نجتمع

مرة أخرى لمعالجة مشكلة كان يجب أن تحسم منذ أمد طويل . وبدلا من الاحتفال باستقلال ناميبيا هذا العام ، إذا بنا نحتفل مرة أخرى بذكرى عجزنا - هذه المرة هي الذكرى العاشرة لاتخاذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ولسوء الطالع فقد عجزت الأمم المتحدة حتى الآن عن المساهمة بشكل حاسم في تحرير ناميبيا ، على الرغم من أن المجتمع الدولي بأسره - حتى جنوب افريقيا ، بطريقتها الخاصة الملتوية - يعترف بحق شعب الإقليم في إنشاء دولة مستقلة .

لقد طالبنا بحزم واستمرار على مدى سنوات بالحرية لناميبيا ، ومافتئنا نقدم المساعدات لكفاح شعب ناميبيا ، في حين اتسم رد فعل جنوب افريقيا بالتحدي ، متظاهرة في أفضل الاحوال بالخضوع للضغط الدولي في الوقت الذي لا تجري فيه إلا تغييرات ظاهرية* .

ومن سوء الطالع ، أن بريتوريا قد نجحت مرارا في عرقلة التوصل إلى تسوية بشأن ناميبيا ، في نفس الوقت الذي كانت تعمل فيه بصورة محمومة على التحايل على ارادة المجتمع الدولي المعرب عنها في العديد من قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ، بما في ذلك مجلس الأمن ، وسعت لإقامة حكومة عميلة في ناميبيا بغية تدمير المنظمة

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فان ليروب (فانواتو) .

الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمعارضة الداخلية برمتها ، وقامت بالاعمال العسكرية أو محاولات زعزعة الاستقرار السياسي في الدول المجاورة ، محاولة وضع حد لدعمها لكفاح شعب ناميبيا في سبيل التحرير .

وبفضل جهود المجتمع الدولي والامم المتحدة بشكل خاص ، شهدنا هذا العام إحراز تقدم في عملية تسوية عدد من الصراعات الإقليمية ، كما بزغت في الأشهر الأخيرة آفاق جديدة للتسوية السلمية في افريقيا الجنوبية الغربية . إن الموقف البناء لانغولا وكوبا ومرونتهما في المفاوضات الرباعية مع جنوب افريقيا ، التي قامت فيها الولايات المتحدة بدور الوسيط ، قد أتاح إمكانية حقيقية للتوصل إلى حل للمشاكل المحددة المتعلقة بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير . ونحن نعرب عن خالص أملنا في أن تكلل المحادثات بالنجاح وأن يتم التوصل إلى اتفاقات في وقت مبكر . إن ناميبيا الحرة المستقلة تخدم مصلحة السلم والامن في المنطقة وفي العالم بأسره ، ولهذا فإن تحقيق ذلك الهدف يشكل مهمة ملحة . وتود بولندا مرة أخرى أن تؤكد من جديد استعدادها لأن تؤدي دورا نشطا في عملية تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ومن ناحية أخرى ، فإن الاعوام الطويلة التي قام فيها نظام بريتوريا متحديا بحكم ناميبيا تفسح مجالا كبيرا للتشكيك في حسن نيته وفي استعداده لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وقد ازداد عدد قوات الاحتلال في شمال ناميبيا زيادة كبيرة ، ولاذ حوالي ٥٠٠٠ شاب بالفرار من البلد بسبب مضايقة شرطة الامن لهم ؛ وأصدرت جنوب افريقيا تشريعا جديدا ضد الحركة النقابية العمالية ، ورسمت خطة متعمدة لإحراق صحيفة "الناميبيا" ، وهي الصحيفة الوحيدة المستقلة بالاقليم ، تم تنفيذها في ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ إزاء خلفية من مفاوضات السلم .

وهناك أيضا تقارير حديثة مقلقة تفيد أن الجنود المسلحين للقوات الحربية لجنوب افريقيا يفتشون القرى الناميبية ويسجلون الأسماء وأرقام الهويات والعناوين ويطلبون من السكان أن يبينوا انتسابهم السياسي . ألا ينبغي أن يعتبر هذا العمل مجهضا للانتخابات الحرة تحت الاشراف الدولي ؟ ألا ينبغي للأمم المتحدة أن تبقى يقظة ؟

ويبدو من المهم والمفيد من الوضع الراهن ، بغية تأمين استمرار عملية التسوية ، إشراك الأمم المتحدة والأمين العام في إرساء صيغة محددة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي هذا الصدد نود أن ننوه بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاستمرار التزامها بخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا واستعدادها للتعاون الكامل في تنفيذها .

واليوم تبدأ دولة آسيوية عظيمة وصديقة ، هي الهند ، الاحتفال لمدة ١٢ شهرا بميلاد جواهر لال نهرو في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٨٩ ، وهو الاب المؤسس للهند وأول رئيس وزراء لها منذ استقلالها عام ١٩٤٧ وحتى وفاته عام ١٩٦٤ . اسحوا لي أن أشيد بهذا السياسي المرموق بالتذكير ببعض كلماته الحكيمة الملهمة ، حيث قال :

"أعتقد أن سياسة اتحاد جنوب افريقيا العنصرية هي أساسا أكثر خطأ وخطرا من أي شيء آخر بالنسبة لمستقبل العالم . ويدهشني أن بعض الدول ، وخاصة تلك التي تمثل التقاليد الديمقراطية وتلك التي صوتت لصالح ميشاق الأمم المتحدة واتفاقية حقوق الانسان ، تعرب عن نفسها باعتدال كبير أو لا تعرب عن نفسها على الإطلاق بشأن السياسة العنصرية لاتحاد جنوب افريقيا . والمسألة ليست مسألة سياسة فقط ، بل إنني أقول إن أكبر عمل دولي لا أخلاقي هو أن تتصرف دولة بهذه الطريقة ."

ومن الواضح أن ناميبيا ضحية للأخلاقية واللاإنسانية . وأولئك الذين يقدمون العون لبريتوريا يشتركون في تحمل المسؤولية الأخلاقية عن محنة الشعب الناميبية . وختاما ، نعرب مرة أخرى عن كامل تأييدنا لشعب ناميبيا وتضامننا معه ، بزعامة ممثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، فلي كفاحه البطولي العادل من أجل التحرير والحقوق المتساوية . ومازلنا مقتنعين بأن أيام الاحتلال غير الشرعي لبلده معدودة ، وبأن ناميبيا ستحتل قريبا مكانها الشرعي في المجتمع الدولي .

الآنسة أتا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سبق وأن

أعرب رئيس وفد بلدي بالدورة الحالية للجمعية العامة ووزير خارجية نيجيريا للسيد كابوتو عن التهناني الحارة والتمنيات التي تكنها حكومة نيجيريا وشعبها بمناسبة انتخابه ، وذلك عندما خاطب هذه الهيئة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ولهذا فسأكتفي بتكرار هذه المشاعر وبأن أؤكد للرئيس استمرار تعاوننا معه ومع الأعضاء الآخرين بالمكتب في أداء المهام الجسام الملقاة على عاتقهم . ونحن راضون تماما عن قيادته حتى الآن ، وموقنون من أن خبرته الواسعة ومهارته الدبلوماسية الفائقة ستكفلان تكليل هذه الدورة بالنجاح .

إن الوفد النيجيري يولي أهمية كبرى للبند قيد النظر . ولا تنبع هذه الأهمية من مجرد أن نيجيريا هي تاريخيا نتاج لعملية إنهاء الاستعمار الحتمية التي شهدتها افريقيا في هذا القرن ، بل تنبع أيضا من ايماننا بأن قضية ناميبيا قضية فريدة من نوعها . فمن بين ما تبقى من الاقاليم المستعمرة أو التابعة ، وعددها نحو تسعة عشر اقليما ، تعد ناميبيا الحالة الوحيدة التي أنهت فيها الأمم المتحدة انتداب الحكومة العنصرية القائمة بالادارة وتولت هي المسؤولية المباشرة عن هذا الإقليم . ومن عناصر هذا التفرد أيضا أن مسألة ناميبيا لها اطار حل متفق عليه يتمثل في خطة الأمم المتحدة المعتمدة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) والتي تستهدف تحقيق استقلال ذلك الاقليم .

ومن المحزن أنه بعد ٢٢ عاما من إنهاء الأمم المتحدة لإنتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، وبعد ١٠ سنوات من اتخاذ مجلس الأمن لقراره ٤٣٥ (١٩٧٨) ، لا تزال ناميبيا مستعمرة وتابعة . ومع ذلك فإن غطرسة نظام جنوب افريقيا القائم على الفصل العنصري وازدراءه للمجتمع الدولي هما نتيجة مباشرة لما يلقاه حتى الآن من دعم مؤازرة وعون من بلدان شارك بعضها بصفة رئيسية في صنع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن المؤسف أن تنفيذ هذا القرار الذي يؤيد خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ما برح على إمتداد ما يربو على عقد من الزمان يتعرض للإحباط في تحد كامل للأمم المتحدة والمجتمع الدولي . ومما يبعث على المزيد من الاسف أن نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا لقي في استخفافه بتعليمات الأمم المتحدة التشجيع والدعم من دول بذلت جهدا واضحا حتى أمكن اعتماد القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وانه لمن قبيل النفاق ، في رأينا ، أن تتورط بلدان اضلعت بأدوار رئيسية في صوغ اطار لتسوية سلمية للمشكلة الناميبية والتفاوض بشأنه في محاولات تستهدف تعطيل تنفيذ ذات الخطة بإقحام مسائل دخيلة والتمسك بها .

إن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة الأمم المتحدة المعتمدة فيه يمثلان وسيلة ديمقراطية جوهرية لتسوية المسألة الناميبية سلميا . فليس الهدف من القرار فرض حل يغل خيارات الشعب الناميبى أو تأييد حكومة أو حركة تحرير أو حزب سياسي لا يرضيه

الناميبيون أنفسهم . وينص القرار ، في جملة أمور ، على وقف القتال وعودة اللاجئين والمنفيين الناميبيين الى ديارهم في سلام ، واجراء انتخابات حرة ونظيفة من أجل انشاء جمعية تأسيسية توطئة لاقامة حكومة ديمقراطية في ناميبيا ، وذلك تحت الاشراف المباشر والنزيه من جانب فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وهذه كلها مبادئ وعمليات ديمقراطية تنادي بها بلدان معينة وتوصي بها الغير . وقد أعلنت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، وهي حركة تحرير الشعب الناميبي ، مرارا وتكرارا استعدادها للرضوخ للحكم الذي يصدره الشعب الناميبي بطريقتة ديمقراطية . ولم يهتز قط التزامها بالتنفيذ الكامل والمطلق لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن ثم ، فإن سوابو جديرة بالثناء والدعم من جانب المجتمع الدولي لالتزامها الراسخ بالحل السلمي والديمقراطية للمشكلة .

وقد ذكر الأمين العام في تقاريره العديدة ان جميع الشروط اللازمة لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) متوافرة إلا أن جنوب افريقيا العنصرية وحلفاءها ما زالوا يسوفون ويراوغون في بدء تنفيذ هذا القرار ويقيمون العراقيل لتأخير نيل ناميبيا استقلالها وحريتها بعد طول انتظار ان لم يكن للحيلولة دون ذلك . وقد بذلت جنوب افريقيا كل ما في وسعها في هذا السبيل ، ومن ذلك إنها فرضت على الشعب الناميبي حكومة مؤقتة من صنعها ولا تمثل أحدا .

ومن دواعي جزع نيجيريا أن من نصّبوا أنفسهم حماة للحضارة الغربية عجزوا حتى الآن عن إدراك أبعاد خدعة جنوب افريقيا العنصرية . وإننا لنشعر بالانزعاج للدعم السافر والمستتر الذي يستهدف الإبقاء على قبضة الفصل العنصري على ناميبيا وشعبها . ومما يبعث على السخرية أن بعض البلدان التي تساند جنوب افريقيا العنصرية هي نفسها التي كان تاريخها فاتحة لكفاح الانسان من أجل الحرية والمساواة والكرامة في القرون الثلاثة الماضية . بيد أنه تجدر الإشارة الى أن شعوب تلك البلدان أعربت من خلال المسيرات الشعبية ووسائل الاعلام والكنايس وغيرها من المنظمات غير الحكومية عن عدم إرتباطها بالسياسات قصيرة النظر التي تنتهجها حكوماتها حيال نظام الفصل العنصري

في جنوب افريقيا . ونحن نناشد الحكومات المعنية أن تستجيب لاماني مواطنيها وتكف عن مساندة الفصل العنصري والاستعمار في الجنوب الافريقي .

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ جاء وولى دون أن يحدث شيء عدا تكثيف القمع والاضطهاد ضد شعب ناميبيا . وإذا كانت نيجيريا قد أعربت عن تأييدها وتشجيعها للجهود التي تستهدف تحقيق حل سلمي - وهو الهدف المعلن للمحادثات الرباعية الجارية - فإننا لا بد أن نطلق صيحة تنبيه وتحذير للمجتمع الدولي ألا يستسلم لحال من الرضا عن الذات ويتخلى عن شعب ناميبيا في هذه المرحلة . لقد أرغمت قوات الاحتلال العنصرية في جنوب أنغولا على أن تدرك أن كييتو كوانافيليس هي الحد الاقصى للإحتمال وأن للعدوان ثمنا لا بد من دفعه ، إذ أجبرت القوات العنصرية التي تحطمت معنوياتها على الانسحاب . وربما كانت جنوب افريقيا تسعى الى كسب الوقت لشوط آخر تتحايل فيه على تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . ويقودنا هذا التقييم الى نتيجة حتمية . ففي اعتقادنا أن الوقت الآن مناسب كي يتخذ المجتمع الدولي فورا خطوات لتدعيم وتعميم التدابير المتفرقة المعتمدة ضد النظام العنصري . ويجب ، في رأينا ، إبراز وإعادة تأكيد بغض جميع الشعوب المتحضرة للفصل العنصري لإرغام نظام بريتوريا على نبذ سياساته القائمة على التمييز العنصري والاضطهاد والقمع الوحشي . فضلا عن ذلك ، فإننا نكرر اقتناعنا بضرورة فرض جزاءات الزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق ، وهذا مطلب غالبية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . ونحن نرى أن الاجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق هي الخيار الوحيد الصالح لتسوية المشكلة سلميا . وقد غدا من الضروري والحتمي أن ينهي المجتمع الدولي على وجه السرعة المفارقات التاريخية المتمثلة في استمرار الاستعمار والفصل العنصري في ناميبيا . وينبغي وضع حد لتعننت هذا النظام في جنوب افريقيا دون مزيد من الإبطاء .

إن حرية شعوب افريقيا بأسرها مسألة غير قابلة للتفاوض . كما أن رياح الحرية والاستقلال العاتية التي هبت على القارة الشاسعة في الخمسينات والستينات لا يمكن أن

تقف عند ضفاف نهري الزامبيزي والليمبوبو . فهي تتجه الى اجتياح صحرائي ناميب وكالاهاري عبر نهر الأورانج وسهول الغلد في جنوب افريقيا حتى تصل الى المياه المضطربة في رأس الرجاء الصالح . والتاريخ في جانب شعب ناميبيا . ومهما بلغ الدعم المستتر والسافر المقدم الى الطفلة من قوة أو عنفوان فلن يمنع هذا الشعب من أن يتمتع بحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

وفي التحليل النهائي ، لا يوجد أبدا إطار زمني محدد للنضال التحرري ، بل إنه سيستمر الى أن يتحقق النصر . والشعب الناميبي إذ يخوض هذا النضال الجبار ، تقف الى جانبه جميع الشعوب المحبة للسلم في العالم ، ولن تخذله .

السيد غوشو (اشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنشغل الجمعية

العامة ثانية بمداوماتها الدورية بشأن ناميبيا . وعلى الرغم من الجهود المتضافرة التي بذلها المجتمع الدولي والمنظمة العالمية فإن اقليم ناميبيا ، الذي يتعرض لاستعمار فريد من نوعه ، لا يزال يخضع لاحتلال وحشي من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري . وعلى الرغم من الامل القوي الذي يراودنا بأن تعترف جنوب افريقيا والمتعاونون معها بحق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ، فإن الاقليم حُوّل بصورة منهجية الى مصدر للموارد المعدنية يخدم المصالح الانانية للشركات المتعددة الجنسيات .

ورغم أننا عقدنا العزم على التعجيل بعملية إنهاء استعمار ذلك الاقليم والاقتراب من اليوم الذي تحتل فيه ناميبيا مقعدها كعضو في أسرة أمنا الحرة والمستقلة ، فإن قوات النظام العنصري المحتلة لا تزال تتشبث بكل جزء من تلك الأرض المنكوبة . إن الاحتلال الاستعماري الوحشي وغير المشروع لناميبيا لا يزال مستمرا دون هوادة ، بل ويتفاقم بتحويل النظام العنصري المتفطرس للإقليم الى نقطة انطلاق لارتكاب أعمال إرهاب الدولة وأعمال العدوان على دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة ، وزعزعة استقرارها .

لقد انقضت عشرة أعوام طوال منذ اعتماد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) المعروف جيدا الآن ، الذي يوفر خطة مقبولة عالميا لاستقلال ناميبيا . ومع أن الامل راودنا أن يؤدي تنفيذه في النهاية الى استقلال ناميبيا ، فإن الموقف الذي يتخذه نظام بريتوريا منذ اعتماد ذلك القرار ، في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، لم يترك مجالا للامل . فقد برهنت بريتوريا على براعتها في فن الخداع والغدر عن طريق طرح قضايا دخيلة على جدول أعمال المفاوضات بصورة منهجية ، الأمر الذي لم يعطل فحسب المفاوضات التي كانت

جارية ضمن معايير قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بل زاد أيضا من تعقيد مسألة حصول ناميبيا على الاستقلال .

ودون اللجوء الى أي من أساليب المواردية والتشويش التي غالبا ما تلجأ إليها بعض الجهات المعنية ، فإننا نؤكد أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الإطار الوحيد المقبول عالميا للتوصل الى حل سلمي لمسألة ناميبيا . فما دام النظام العنصري يلجأ الى مناورات عقيمة لحرمان شعب ناميبيا من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، لن تكون هناك نهاية للجُمود والمماطلة التي اتسمت بها التطورات المتصلة بمسألة ناميبيا .

وما زالت الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة عن ناميبيا بصورة أساسية فمجلس الأمم المتحدة لناميبيا هو السلطة الادارية الشرعية لناميبيا الى حين حصول الاقليم على الاستقلال . ولكن من المهم أن نبرز في هذا الصدد أننا نقف على مفترق طرق هام فيما يتصل بتسوية مسألة ناميبيا ، فعلى حين نشيد في هذا الصدد بجهود الأمم المتحدة وجهود الأمين العام التي لا تكل ، نود أن نؤكد أنه لا يجوز اذاعة أي وقت أو فرمة للبدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وقد يكون من المناسب في هذا الصدد أن نعلق بإيجاز على المفاوضات الجارية بشأن إيجاد حل سلمي لمسألة ناميبيا . فمن الأمور ذات الدلالة أن اتفاق جنيف الذي تم التوصل إليه مؤخرا بشأن ناميبيا هو تتويج لحملة دولية استمرت طويلا من أجل استقلال الاقليم . ومن ثم فإنها دليل على انتصار الجهود متعددة الوجوه التي شملت العالم بأسره وعُيِّت على مدى السنوات الماضية لتأمين الحرية لشعب ناميبيا ؛ وعليه ، فإنها تشكل نكسة خطيرة للطفمة العنصرية ، وقد تؤذن بالتفكيك المنهجي لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ذاتها .

ولكن نظرا لتاريخ جنوب افريقيا الحافل بالفطرسة والقسوة واللجوء الى أساليب التعويق لتأخير استقلال ناميبيا ، ينبغي أن نبقي يقظين وأن نرصد أية علامات توحى بأن النظام العنصري يلجأ الى أساليب تحايل أخرى .

وعلى الرغم من الشكوك التي تساورنا إزاء نوايا جنوب افريقيا ، فإننا نؤيد جميع المفاوضات التي قد تفضي الى استقلال ناميبيا في نهاية المطاف . ونعتقد أن أي جهد يبذل لتعزيز امكانية احلال السلم في الجنوب الافريقي هو في صالح شعب ناميبيا . وإذا كان بوسع هذه الجهود أن ترفد نهر السلام العظيم فإنها ستلقى كل تأييد من جانبنا . إلا أنه يتعين القول بضرورة أن تبقى أراضي ناميبيا موحدة بشكل قانوني قاطع عندما تحصل ناميبيا على الاستقلال . ولذا ينبغي أن يراعى في هذه العمليات الحفاظ على وحدة أراضي ناميبيا ، بما فيها خليج والفييس وجزر بنغوين وجميع الجزر الأخرى الواقعة أمام شاطئها .

عندما يسطر تاريخ النضال من أجل الحرية والاستقلال في الجنوب الافريقي فمن المؤكد أن جزءا كبيرا منه سيركس لدور أبناء وبنات ناميبيا البواسل ، الذين نجحوا ، في ظل القيادة الطلائعية للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب الاقليم المحتل الآن بصورة غير شرعية ، في إركاع المحتلين العنصريين . ومن المهم جدا أن نلاحظ أن نظام جنوب افريقيا ، الذي عرف بعدائه الشديد للسلم ، ما كان ليلجأ فجأة الى المفاوضات والحوار السلمي بشأن ناميبيا لولا الضربات القاصمة التي تلقاها في جنوب أنغولا وناميبيا . ولذلك فإن وفد بلدي يحيي مقاتلي سوابو وأبطال كويتو كوانفالي ، ويشيد بدول خط المواجهة وسائر الدول المجاورة التي صمدت لحملة جنوب افريقيا المتمثلة في زعزعة الاستقرار وارهاب الدولة ، وتحملت جميع أنواع المشاق والمتاعب ، وقدمت تأييدا لا يتزعزع لنضال الوطنيين من أبناء ناميبيا وجنوب افريقيا .

وفي هذه الساعة الحادية عشرة من مسيرة ناميبيا نحو الاستقلال ، من الضروري أن يدلل المجتمع الدولي على التزامه بقضية ناميبيا بزيادة تأييده لشعب ناميبيا المناضل وحركة تحريره الوطنية الوحيدة الحقيقية ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . فجميع المساعدات المقدمة ستيسر حصول ناميبيا على استقلالها بلا إبطاء وعلى النقيض من ذلك ، فإن أي تأخير في تقديم المساعدة التي لا غنى عنها

سيعطي ميزة اضافية لقوات جنوب افريقيا المحتلة . وهكذا ، فإن جدوى ما قدمناه من تأييد حتى الآن ستحددها سرعة تحركنا اليوم . لقد قطعنا شوطا طويلا وليس أمامنا إلا أن نواصل السير على الطريق الذي سرنا فيه حتى الآن .

واشيوبيا ، بوصفها الدولة العضو التي كان لها شرف طرح مسألة ناميبيا على محكمة العدل الدولية ، تابعت هذه المسألة الحساسة بما هي جديرة به من اهتمام .

واشيوبيا ، ضمن امكانياتها المحدودة ، لم تتوان أبدا عن تقديم الدعم السياسي والدبلوماسي والمادي للوطنيين الناميبيين ،

لذلك ، اسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأكبر الاعراب عن دعم اشيوبيا السذي لا يتزعزع لشعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال والعدالة والسلام .

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا كنا

سنسمح في هذا الوقت وهذا العصر لسرطان الاحتلال العنصري الخبيث بأن يتفشى ويهلك شعبا بأسره فسيكون ذلك سبباً لجيلنا . ولم يحدث من قبل أن أسفر الاستبداد عن وجهه على هذا النحو الذي حدث في ناميبيا ، ولم يحدث من قبل أن تجلى الاستعمار بالمسورة البشعة التي تجلى بها في هذه البلاد المنكوبة . أن روح افريقيا تصرخ اليوم في ألم بينما تواصل بريتوريا التي تجرّعها الآلام ، سلوكها البغيض دون عقاب . وإذا كانت أحزان ناميبيا مأساة كبرى فإن تسامحنا مع جنوب افريقيا خطيئة قاتلة .

لقد بلغت معاناة الناميبيين أشدها . فقد قيدت أيديهم ، وأسكتت أصواتهم ونهبت مواردهم . وحاولت بريتوريا أيضا أن تشل عقولهم بأن تفرض عليهم نظرية شريرة تقول بأنه كلما زاد لون الجلد بيضا ، زاد تفوق الثقافة .

وعلى مدى عشرات السنين يحاول المجتمع الدولي اقناع جنوب افريقيا بالحجة والمنطق . وحتى اليوم ذهبت جهوده سدى . غير أننا لا نستطيع أن ننفض أيدينا في يأس . وما نحتاجه الآن هو التفكير المتعقل والتقييم الهادئ والعمل المتضامر . كما أننا أيضا لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي ، بالرغم من الضوء الخافت الذي يلوح في نهاية النفق . ينبغي أن ننفذ برنامجنا الذي نأمل أن يكون قد بلغ مراحل الختامية ، لكي نقضي الى الأبد على آثار القهر الذي طبعه النظام البربري على نسيج افريقيا .

غير أن المشكلة ليست مستعصية كما تبدو ، فهناك حل لها ، وهو خطة الأمم المتحدة لناميبيا . وهناك حاجة ملحة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد أنقضى عقد كامل منذ اعتماد هذا القرار ، والعقبة الأساسية التي تحول دون تنفيذه هي تعنت جنوب افريقيا . وقد اتخذت الجمعية العامة ، وهي برلمان الأمم ، مـراراً وتكراراً قرارات حول هذه القضية ، لكن بريتوريا تحدثها بعناد . ونحن نشجب هذا الموقف بشدة .

ويبدو أن نظام بوتا لا يريد أن ينصاع للعقل والمنطق . ولذا فلا سبيل أمامنا غير محاولة إكراهه . وإذا كان هناك أي مجال لتطبيق الجزاءات الالزامية الشاملة المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق فهو هذا المجال . وكل مساعدة تقدم لجنوب افريقيا لتعزيز امكانياتها العسكرية ستكون عملا غير حكيم ويزيد من زعزعة الاستقرار .

ويجب أيضا أن تعزل جنوب افريقيا من الناحية الاقتصادية . وإذا كان بيننا أحد ممن يتذكرون الصراع الطويل من أجل الحرية ضد الراجات في الهند البريطانية ، فإنه سيتذكر الى أي مدى كانت مقاطعة البضائع سلاحا فعلا لا يستخدم العنف . وإذا امتنع العالم عن استخدام الأشياء المصنوعة في جنوب افريقيا ستكون الرسالة التي تتلقاها بريتوريا واضحة ، وستكون الاشارة بليغة .

ونحن على بينة من المحاولات التي تبذلها جنوب افريقيا لتضليل العالم بما عمدت اليه في حزيران/يونيه ١٩٨٥ من اقامة نظام عميل في وندوهوك . ولكن تلك المحاولة لم تنجح في إضفاء الحقيقة عن أعيننا . وأدت محاولتها لإخماد صوت وسائل الاعلام الى كشف الحقائق أكثر مما أدت الى اخفائها . ويجب ألا نسمح لحكومة بوتا بأن تنجح في الربط بين استقلال ناميبيا وقضايا دخيلة عليه أو غير متصلة بالموضوع ، كما لا يجوز أن نسمح لها بالاستمرار في نهبها الشائن لموارد ناميبيا متجاهلة المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس ناميبيا .

ولا شك في أن الوضع في ناميبيا يدعو الى الغضب ولكنه يستثير أيضا مشاعر إيجابية من الشجاعة والعزم . وبنغلاديش تحيي الشجاعة التي يبديها شعب ناميبيا الباسل وتؤيده في نضاله الدائب ضد الطفيان . ونحن معجبون بالقيادة الحكيمة التي تمثلها المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) الممثل الوحيد والحقيقي للشعب النامبي ، ونؤيدها في عزمها على تحرير شعبها .

وستبقى عقولنا ومشاعرنا دائما الى جانب دول خط المواجهة في افريقيا التي تخوض مقاومة مريرة ونبيلة ضد المؤامرات الشريرة التي تحركها بريتوريا . ونبدي

اعجابنا بالجهود الدائبة التي يبذلها الامين العام خافيير بيريز دي كوييار ووكيل الامين العام مارك غولدنج والسيد بيرنت كارلسون وغيرهم من أجل إحلال السلم في ذلك الجزء المضطرب من العالم .

لقد كانت قضية ناميبيا عزيزة دائما على شعب بنغلاديش . وقد حاولنا بوصفنا أعضاء في مجلس ناميبيا أن نقدم اسهامنا المتواضع في سبيل إحراز ناميبيا لاستقلالها . وقد عرضنا مساعدتنا في عملية الانتقال عن طريق المشاركة في فريق المساعدة على الانتقال التابع للأمم المتحدة . وإذا طلبت ناميبيا بعد تحررها أن تستفيد بخبرتنا في مواجهة المراحل الاولى سنكون على أتم الاستعداد وسيكون من دواعي سعادة بنغلاديش أن تقدم كل مساعدة ممكنة . ويحدونا الأمل في أن تفضي المناقشات الجارية حاليا بشأن الجنوب الافريقي الى تسوية يقبلها شعب ناميبيا الباسل المناضل . واهتداء بهذه الأهداف سيموت وفد بنغلاديش بالموافقة على مشروع القرار المعروض على الجمعية .

ولا شك في أن الفجر يقترب بعد الظلام الذي يخيم اليوم على جنوب افريقيا . وكما قال الشاعر جون كيتس هناك دائما فجر يبزغ بعد منتصف الليل . ونحن نحبس أنفاسنا في انتظار ظهور الخطوط الاولى من الضوء في أفق ناميبيا . وقد يتطلب الأمر فترة أخرى من الانتظار ، لكن السعي الى هذا الهدف النبيل يجعل لكل دقيقة قيمتها .

السيد لانفست (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ أكثر من

أربعين عاما رفضت الجمعية العامة اقتراحا بإدماج افريقيا الجنوبية الغربية ، ناميبيا الآن ، في اتحاد جنوب افريقيا ، وأوصت بوضع الاقليم تحت نظام الوصاية للأمم المتحدة . وبعد عشرين عاما من ذلك التاريخ ، في عام ١٩٦٦ ، انتهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأخذت على عاتقها مسؤولية ادارة الاقليم الى حين الاستقلال . وفي عام ١٩٧٨ اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ووافق فيه على الاقتراح المتعلق بتسوية المسألة الناميبية . ومن المؤسف أن الجهود التي بذلت بعد ذلك لتنفيذ ذلك القرار لم تنجح بسبب عمل حكومة جنوب افريقيا على الحيلولة دون التقدم بإقحام مسائل دخيلة .

إن عرقلة جنوب افريقيا للعملية الدبلوماسية واحتلالها غير المشروع لإقليم ناميبيا واستخدامها أراضيها لشن أعمال عدوان لا تأتي ردا على استفزاز ضد البلدان المجاورة ، وخاصة أنغولا ، كانت أمورا سببت على مدى سنوات كثيرة قلقا عميقا للمجتمع الدولي . وعلى مدى هذه السنوات كلها كافح الشعب النامبي في سبيل قضايا أساسية تمس وجوده ذاته ، ألا وهي تقرير المصير وتحقيق الاستقلال وإعمال حقوق الانسان وصور الكرامة .

وقد طرأ على الحالة أمل جديد في أيار/مايو من هذا العام ببدء المحادثات بين كوبا وأنغولا وجنوب افريقيا بواسطة الولايات المتحدة . وأفضت الاجتماعات التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٨ الى ١٠ تموز/يوليه الى الاتفاق بين أنغولا وكوبا وجنوب افريقيا على مجموعة من المبادئ الجوهرية لإرساء أساس السلم في المنطقة الجنوبية الغربية من افريقيا . وجاء أول الدلائل الملموسة على التقدم مع انسحاب قوات جنوب افريقيا من الجزء الجنوبي لأنغولا ووقف إطلاق النار الفعلي بين المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وجنوب افريقيا الذي بدأ سريانه في آب/أغسطس .

وتؤيد النرويج المفاوضات الجارية بهدف التوصل الى تسوية سلمية للحالة على أساس قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نشيد بجهود الوساطة التي بذلتها الاطراف المختلفة وبما أظهرته من مرونة وضبط للنفس طوال العملية التي نأمل أن تكون قد وصلت الى نقطة اللاعودة . ونحن نهيب بالاطراف أن تواصل مساعيها من أجل التوصل الى تسوية سريعة وشاملة للحالة .

والنرويج مقتنعة بأن خطة التسوية التي أقرها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) توفر الاحساس الوحيد المقبول دوليا لتحقيق استقلال ناميبيا . لقد اتفق على طرائق الانتقال الى الاستقلال . ويجب الآن تمكين الشعب النامبي من تحديد مستقبله عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تُجرى تحت اشراف الأمم المتحدة ومراقبتها وفقا لخطة التسوية .

لقد رأَت النرويج دوماً أن العقوبات الالزامية الشاملة من شأنها أن تشكل أكثر الأدوات فعالية في ممارسة الضغط على جنوب افريقيا لإرغامها على تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وسيظل هذا موقفنا إلى أن يجرى التوصل إلى تسوية سلمية لقضية ناميبيا . وحتى ذلك الحين ستواصل النرويج من جانبها سياستها القائمة على المقاطعة الكاملة لناميبيا ، كما تتضح من قانون المقاطعة الاقتصادية الذي بدأ نفاذه في ٢٠ تموز/يوليه من العام الماضي . ونحن نحث الدول الاعضاء على اتخاذ الاجراءات المناسبة على الصعيد الوطني إلى أن يتخذ مجلس الامن قرارا بفرض العقوبات الإلزامية الشاملة .

لقد سلّطت الاحداث التي وقعت مؤخراً الضوء على ضرورة أن تُهيئ كل من الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره أسباب الاستعداد والتأهب . ونحن واثقون من أن الامين العام مستعد لاتخاذ الخطوات الإدارية وغيرها من الخطوات العملية اللازمة لوزع فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية عندما يطلب منه ذلك .

والنرويج مستعدة للاضطلاع بدورها في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وفي مساعدة شعب ناميبيا . وقد عرضنا الإسهام في فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية ، ووضعنا بالتعاون مع جيراننا من بلدان الشمال خطة للعمل المتضافر بشأن التعاون الانمائي بمجرد حصول ناميبيا على حريتها واستقلالها .

إن ناميبيا بلد من أغنى بلدان القارة الافريقية من حيث الامكانيات . وينبغي أن يحترم الجميع حق الناميبيين في مواردهم الطبيعية احتراماً صارماً . وتشاطر النرويج المجتمع الدولي قلقه إزاء النهب السريع وغير المبرر لشروة الاقليم من جانب مصالح أجنبية . ويشعر وفد بلدي بالجزع بسبب الافراط الخطير في صيد الاسماك بالمقربة من ساحل ناميبيا ، ويأمل أن تبدي كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة حرصاً على مصالح شعب ناميبيا وأن تكفل استخدام موارده البحرية من أجل منفعتهم . ولاتزال الحكومة النرويجية تعتقد أنه سيكون من المفيد وضع خريطة دقيقة للموارد البحرية لساحل ناميبيا . ونود أن نكرر العرض الذي قدمته حكومة النرويج خلال دورة السنة الماضية للجمعية العامة بتقديم مساعدة عملية في هذا الصدد . ونحن مستعدون أيضاً لأن نسهم بخبرتنا المتنوعة في مجالات ذات صلة ، مثل إعداد تشريع لحماية الموارد البحرية

بالمقربة من الساحل ، واستكشاف هذه الموارد واستغلالها لصالح ناميبيا الحرة والمستقلة .

وستظل النرويج ملتزمة التزاما عميقا بالتخفيف من محنة الشعب الناميبي . وأود أن أكرر الإعراب عن تأييد بلدي الثابت لما بذلته الأمم المتحدة من جهود واتخذته من تدابير لرفع الظلم الفاح الذي حاق بشعب ناميبيا . وقد تشرفت النرويج بالاسهام في شتى أنشطة الأمم المتحدة التي تعود بالنفع على شعب ناميبيا ، مثل الأنشطة المنفذة من خلال معهد الأمم المتحدة لناميبيا في لوساكا ، وبرنامج بنساء الدولة الناميبية . كما إننا نقدم دعما إنسانيا الى اللاجئين الناميبيين من خلال سوابو ، وسواصل القيام بذلك ما دامت المساعدة مطلوبة . وتناشد النرويج كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الاسهام بسخاء في هذه الصناديق والأنشطة .

في العام الماضي أدلى وفد النرويج ، إبان مناقشة مسألة ناميبيا ، ببضع ملاحظات بشأن أنشطة أهم هيئات الأمم المتحدة في هذا الصدد ، ألا وهي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . وقد أعرب وفد بلدي ، مع إشادته بالمرمى الرئيسي لأنشطة المجلس ، عن قلقه إزاء جوانب معينة في التوصيات المقدمة من المجلس الى الجمعية العامة . ويسرني أن ألاحظ هذا العام أن بعضا من شواغلنا قد استجيب له .

واسمحوا لي أيضا من منطلق أعم ، أن أكرر التأكيد على أن كل أنشطة الأمم المتحدة ، بما فيها أنشطة مجلس ناميبيا ، ينبغي في الحالة المالية الصعبة الراهنة أن تخضع لفحص دقيق لكفالة الاستخدام الفعال والسليم للموارد . لقد أعرب وفد بلدي في مناسبات سابقة عن قلقه إزاء مستوى إنفاق المجلس على الحلقات الدراسية والمؤتمرات . وقد اقترحنا أن يركز المجلس جهوده على تقديم المساعدة المباشرة والعملية لشعب ناميبيا . وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد التأكيد على موقفنا من هذه المسائل .

إن وفد بلدي يتطلع إلى اليوم الذي تشغل فيه ناميبيا المكان الجدير بها في أسرة الأمم . ونحن نطلب إلى المجتمع الدولي أن يسهم إسهاما فعالا في إقامة دولة ناميبيا الحرة والموحدة والمستقلة .

السيد الزعابي (الامارات العربية المتحدة) : سيتحدث رئيس المجموعة العربية لهذا الشهر بالنيابة عن أعضاء المجموعة ، وإن ما سيقوله يعبر عنا تماما ، وبالتالي فإن هذه المداخلة هي لإلقاء المزيد من الضوء على هذه المشكلة .

لقد واجهت الجمعية العامة خلال السنوات التي أعقبت تأسيس الأمم المتحدة سلسلة من الأحداث التي تعارضت مع أهداف الانتداب بما في ذلك زعم جنوب افريقيا انها ليست مسؤولة أمام الأمم المتحدة ، وتطبيقها سياسات الفصل العنصري والتوطين في الإقليم الناميبي ، وكذلك تجاهلها فتوى محكمة العدل الدولية ، وتحديها قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع .

إن مواصلة حكومة جنوب افريقيا لاقتراح جرائمها للإنسانية والمعاناة الناتجة عن هذه الجرائم هي انتهاك صارخ لكرامة الانسان وقيمه . وهي بذلك تشكل خطرا على الأمن والسلم في افريقيا وبالتالي في العالم .

إن مسألة ناميبيا هي أولا وقبل كل شيء مسألة تصفية استعمار . ولذا يجب أن تحل وفقا لاحكام منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . إن ربط احتلال حكومة جنوب افريقيا العنصرية غير الشرعي لناميبيا بالتعاون القائم بين أنغولا وبعض البلدان الأخرى ما هو إلا عملية تضييل هدفها تبرير الاحتلال وإدخال مسألة ناميبيا في إطار الصراع الدولي .

ومن وراء ستار هذه السياسات تحاول حكومة الابرشايد تفكيك وحدة الشعب الناميبي بفرض الطابع العسكري على الاقليم وتوطين البيض فيه . وقد أدى ذلك إلى اختلال في الحياة الاجتماعية للشعب إلى حد مأساوي . وسعيا وراء ذلك أنشأ النظام العنصري جيوشا قبلية محلية وجماعات عميلة ، واستخدم ولايزال يستخدم المرتزقة على نحو مكثف في محاولة يائسة لقمع كفاح شعب ناميبيا . وتلعب المصالح الاقتصادية الأجنبية ، بتعاونها مع قوات الاحتلال في إطار الاستراتيجية العسكرية العامة لجنوب افريقيا ، دورا مباشرا في مواصلة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لهذا الاقليم .

وحيال هذا الوضع ، وحيال قيام حكومة جنوب افريقيا بالحيازة على الاسلحة النووية بالتعاون مع اسرائيل ، وكذلك حيال مواصلة حكومة الابرشايد الاعتداء على الدول الافريقية المجاورة ومحاولاتها الرامية إلى زعزعة استقرار تلك الدول ، حيال هذا كله نعرب عن قلقنا العميق بشأن الوضع الخطير في ناميبيا ، ونحث المجتمع الدولي على تكثيف جهوده بغية تمكين شعب ناميبيا البطل من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا متحدة . وهذا يجب أن يتحقق دون أي مساس بسلامة ناميبيا الإقليمية بما في ذلك خليج والغيس والجزر المواجهة لسواحلها طبقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بذلك ، والقاضية بأنها جزء لا يتجزأ من ناميبيا ، وان أي عمل تقوم به جنوب افريقيا لفصل الخليج والجزر عن الإقليم هو عمل غير شرعي وباطل ولاغ .

ونحن إذ نعرب عن تقديرنا البالغ للجهود القيمة التي بذلها ويبدلها الاميين العام للأمم المتحدة ومغوضه العام ، من أجل القضاء المبكر على استعمار ناميبيا ، لا يسعنا إلا التذكير بأن ذلك لن يتم إلا اذا توفر شرطان أساسيان . أما الأول فهو التوصل إلى إجماع دولي ، وخاصة بين الدول الكبرى ، بهدف اتخاذ الخطوات التي يعدها ميثاق هذه المنظمة الدولية بخصوص تأديب الدول التي تخرج على الإرادة الدولية . وأما الثاني فهو تعبئة الرأي العام الدولي وفضح الأنشطة السياسية والعسكرية والاقتصادية لنظام بريتوريا ، إضافة إلى اتخاذ تدابير مناسبة للحفاظ على السلامة الإقليمية لناميبيا وحماية مواردها الطبيعية طبقا لقرار الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ وتأمين مصالحها في المحافل الدولية وإعداد أبنائها لمسؤولية بناء الدولة . ويتم ذلك من خلال إنشاء إدارة تابعة له في الإقليم وفقا لقرارات الجمعية العامة المتخذة في دورتها السابقة .

وفي الوقت الذي نرحب فيه بالمباحثات التي جرت وتجرى حاليا ، والتي تبشر بقرب التوصل إلى تسوية مقبولة دوليا تضمن نقل السلطة سلميا إلى الناميبيين وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ندين أية محاولات هدفها أن تفرض على شعب ناميبيا

نظاما انتخابيا لا مبرر له إطلاقا ، نظاما من شأنه أن يؤدي إلى إقامة نظام استعماري جديد فيها ، وأن يحرم بذلك شعبها من الانتصارات التي أحرزها في كفاحه التحرري بقيادة سوابو ، ممثله الشرعي والوحيد .

إننا إذ نعرب عن تقديرنا لما قدمته وتقدمه دول المواجهة من تضحيات جسام دعما للكفاح من أجل تحرير ناميبيا ، ندين ما تقوم به حكومة جنوب افريقيا العنصرية من أعمال عدوانية متكررة ، بما في ذلك الغزو والاحتلال ، لأنها تناقض الميثاق وتشكل في حد ذاتها انتهاكا للسلم والأمن الدوليين .

كما نقدر كل التقدير القيادة التي توفرها منظمة سوابو للشعب الناميبيني ولموقفها البناء المرن والمستمر ولتعاونها الدائم مع الأمم المتحدة في جهودها من أجل التنفيذ العاجل لقرارات مجلس الأمن . وما موافقتها على اتفاق وقف جميع الأعمال العدائية الذي بدأ العمل به في أنغولا في العاشر من آب/أغسطس الماضي ، واستمرارها في الالتزام بهذا الاتفاق ريثما يتم التوقيع على وقف إطلاق النار الرسمي بينها وبين جنوب افريقيا إلا دليل آخر على حسن تعاونها من جهة ، وتصميمها على مواصلة النضال من أجل الحرية والاستقلال من جهة أخرى ، وذلك بالرغم من جميع العقبات التي تقف في طريقها والتي مصدرها النظام العنصري .

إن الاستقلال هو انعقاد الإرادة من قيود تحد من حركتها ومن قدرتها على التقرير بنفسها ولنفسها ، وهو ما نتمناه لكي يتحقق لشعب ناميبيا في القريب العاجل ، هدفه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة ، دولة تأخذ مكانها بين أمم العالم ، خاصة وأن الثقة بالمنظمة الدولية كإطار لحل الازمات الاقليمية والدولية قد بدأت تنمو بشكل متواتر .

السيد جاريت (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ها هي الجمعية

العامة تناقش مرة أخرى مسألة ناميبيا كما فعلت على مرّ العقود الماضية . وهذه الحالة المؤسفة ما هي إلا نتيجة لمعارضة نظام بريتوريا العنصري المستمرة في إنهاء احتلاله غير المشروع لناميبيا وسيطرته الاستعمارية عليها وضربه عرض الحائط بالقرارات

والمقررات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة . فمنذ أكثر من ٢١ عاما أنهت الجمعية العامة ، بقرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ ، انسحاب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . وقامت ، بموجب القرار ٢٣٤٨ (د١ - ٥) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ ، بإنشاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بوصفه السلطة القانونية القائمة بالادارة لحين إحراز الاستقلال .

وعندما بدأنا العمل في هذه الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، منذ أكثر من شهر ، أشارت الغالبية الساحقة للمشاركين في المناقشة العامة ، إن لم يكن كلهم ، بقدر من الارتياح إلى أوجه النجاح التي أحرزتها هذه المنظمة مؤخرا في حسم الصراعات ، وأشادت بالأمين العام لما بذله من جهود لا تكل لتحقيق تلك النتائج . وأشار في هذا الصدد إلى الاتفاقات المتعلقة بأفغانستان التي مكنت من انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان ، وإلى قبول إيران والعراق وقف إطلاق النار في حربهما التي استمرت ثماني سنوات ، وإلى قبول المغرب وجبهة البوليساريو لخطة الأمم المتحدة بشأن إجراء استفتاء شعبي لتسوية مشكلة الصحراء الغربية ، وإلى ما أعلنته فييت نام من أنها ستسحب ٥٠ ألف جندي من قواتها الموجودة في كمبوتشيا بحلول نهاية هذا العام .

ولم تتضمن هذه القائمة ، للأسف ، انسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا . فمازالت قوات نظام بريتوريا العنصري تحتل ناميبيا ولا يبدو أن أية نية لسحب تلك القوات والبدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهو الأساس الوحيد المقبول دوليا لتسوية مسألة ناميبيا . فكما نعرف ، تنص خطة التسوية الواردة في ذلك القرار ، بين جملة أمور ، على إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها .

ويبدو أن شتى المفاوضات التي دارت بين جنوب افريقيا والأطراف المعنية الأخرى خلال الأشهر القليلة الماضية بشأن مسألة استقلال ناميبيا لم تقنع نظام بريتوريا العنصري بالضرورة الحتمية لإنهاء احتلاله غير القانوني لناميبيا والامتناع عن استخدام ذلك الإقليم في شن أعمال عدوان ضد دول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة . ورغم أن إعلان جنوب افريقيا عن نيتها في أن تبدأ سحب قواتها من ناميبيا في أول تشرين الثاني/نوفمبر من العام الحالي أمر له وقع طيب نظرا لأن هذا الإجراء قد طال انتظاره ، فقد استقبلته حكومة بلدي بالريبة والشك . وقد تناول هذه المسألة وزير خارجية ليبريا في كلمته التي ألقاها في المناقشة العامة في أوائل شهر تشرين الأول/اكتوبر حين قال :

"ونحن إذ نأخذ علما بالمحادثات الرباعية الأخيرة بشأن مسألة ناميبيا ، فإننا لا نرى في سجلات المفاوضات ما يبرر الاعتماد على تعهدات النظام العنصري" . (A/43/PV.22 ، ص ٥٨)

وقد أضيفت سجلات التاريخ صحة ذلك . وقد قيل الآن أن عملية الانسحاب ستبدأ في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . وما علينا إلا أن ننتظر لنرى ما إذا كان تحديد التاريخ الجديد يمثل خدعة أخرى أم لا . غير أن صحيفة "نيويورك تايمز" أشارت إلى هذا الموضوع في عددها الصادر في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر فقالت :

"إن أبناء ناميبيا - بما في ذلك الناميبيون البيض الذين لا يشكلون سوى ٧ في المائة من السكان - يتوقعون تحقيق الاستقلال ، ربما ليس في غضون شهرين ، ولكنه واقع لا محالة بعد بضعة أشهر أو بضعة أعوام" .

لقد دأب نظام بريتوريا العنصري على إحباط كل إجراء يستهدف تحرير الشعب الناميبى من سياسات الفصل العنصري القمعية والسيطرة الاستعمارية . وينبغي أن نكون قادرين الآن على كشف خداع جنوب افريقيا بسهولة . غير أنه مازال هناك مع الأسف ممن يؤمنون بمفهوم "الارتباط البنّاء" ، وكذلك السادرون في إيمانهم بذلك النظام الإجرامي المتهور الذي يحتضر الآن . ومع هذا تود حكومة بلدي أن تكرر القول بأنها

مقتنعة بأنه ما من شيء غير العمل المتضافر يمكن أن يضع نهاية لقبضة جنوب افريقيا الخانقة التي تمسك بتلابيب ناميبيا ، ذلك الإقليم الذي تواصل احتلاله على نحو غير قانوني متحدية قرارات ومقررات الامم المتحدة . لذلك ينبغي للجمعية العامة أن توجه إشارة تحذير لا لبس فيها إلى نظام بريتوريا تؤكد فيها تصميمها على تسوية مسألة ناميبيا وأنها لن تحتل أية تكتيكات تسوية أخرى .

وتدرك حكومة ليبيريا تمام الإدراك أن إصرار جنوب افريقيا على ربط احتلالها غير الشرعي لناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا ليس إلا مجرد استراتيجية شريرة أخرى لخداع المجتمع الدولي . والأمر الذي يدعو إلى الأسف في كل هذا هو أنه يبدو أن بعض الاعضاء الدائمين في مجلس الامن قد خدعهم نظام بريتوريا ، ربما بسبب مصالحهم الاقتصادية في ناميبيا ، كما يتبين من تأييدهم القوي لنظرية "الربط" . ولا يمكن أبدا أن يكون وجود قوات كوبية في أنغولا سببا مقبولا لاستمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا . لقد بدأ نظام بريتوريا العنصري تحديه للأمم المتحدة واتخاذ موقفا متعننا تجاهها قبل وقت طويل من دخول القوات الكوبية أنغولا بناء على دعوة من تلك الدولة ذات السيادة . وهذا الربط غير مقبول كما يعرف تماما أعضاء الجمعية العامة . وقد رفضه المجتمع الدولي بشدة وباستمرار ، كما رفضته المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وأنغولا ، بل ودول المواجهة . وما هذا الربط إلا ذريعة يلجأ إليها نظام بريتوريا لإدامة وضعه غير الشرعي . وينبغي لنا أن نواصل رفض حجة الربط الزائفة تلك ، وأن نصرّ على انسحاب جنوب افريقيا التام والكامل من ناميبيا .

لقد اتخذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) منذ عشر سنوات ، ولكن تنفيذه أُرجئ طوال ذلك الوقت بسبب مناورات جنوب افريقيا التسوية . وخلال فترة هذه السنوات العشر تم إخضاع شعب ناميبيا - رجالا ونساء وأطفالا - بطريقة منهجية لأبشع أنواع المعاملة اللاإنسانية والوحشية . وقد نشر النظام العنصري قوة عسكرية ضخمة في الإقليم ليس فقط لقمع النضال الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل إعمال حقه غير القابل

للمتصرف في الحرية والعدالة والاستقلال ، وإنما أيضا لشن أعمال عدوان وزعزعة استقرار ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى . وهذه الهجمات التي أسفرت عن تدمير عشوائي للحياة والممتلكات لابد أن تتوقف إذا أُريد استتباب السلم والأمن في المنطقة .

وفي الوقت نفسه ، تمارس المصالح الاقتصادية الأجنبية ، التي تضم عددا من أكبر شركات العالم ومؤسساته المالية ، من جنوب افريقيا وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، استغلال الموارد المعدنية في ناميبيا بموجب التراخيص التي يصدرها نظام جنوب افريقيا الاستعماري وغير الشرعي . وهناك آخرون ينهبون الموارد البحرية للإقليم . وهذه الأنشطة تتعارض مع المرسوم رقم ١ الخاص بحماية الموارد الطبيعية في ناميبيا الصادر في عام ١٩٧٤ من مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باعتباره السلطة القانونية القائمة بإدارة ذلك الإقليم حتى يتحقق استقلاله ، كما أنها تتجاهل الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ .

وإزاء استمرار جنوب افريقيا في إخضاع شعب ناميبيا لمعاملة قمعية مهينة من خلال ممارستها لسياسة الفصل العنصري البغيضة ، وفي تحديها المتكرر لمطلب المجتمع الدولي بأن تنهي احتلالها غير المشروع لناميبيا ، فإن حكومة بلدي تحت مجلس الأمن مرة أخرى على أن ينظر بشكل جدي في فرض جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على هذا النظام العنصري الوحشي . وناشد أصدقاء نظام الأقلية البيضاء القائم في بريتوريا ، وهم أيضا من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين تكرر تصويتهم ضد المقترحات التي تدعو إلى فرض جزاءات على جنوب افريقيا ، أن يعيدوا النظر في موقفهم هذا ، آخذين في الاعتبار المعاناة والمعاملة الوحشية التي يتعرض لها شعب ناميبيا منذ زمن طويل في ظل نظام الفصل العنصري .

وتود ليبيريا - حكومة وشعبا - أن تؤكد مجددا تضامنها ودعمها الذي لا يجيد لشعب ناميبيا البطل الذي يقوم ببسالة تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الحقيقي الوحيد ، بمقاومة الهجمات الضارية لنظام الفصل العنصري .

يوامل الشعب الناميبي كفاحه بشجاعة من أجل تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا الموحدة ، بما في ذلك خليج والفيس وجزر بنغوين وكل الجزر الأخرى الواقعة أمام الساحل . ويحدونا وطيد الأمل في أن تكون ناميبيا الحرة والمستقلة قد تبوأ مكانها الصحيح كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة عندما تعقد الدورة الرابعة والأربعون للجمعية العامة في العام القادم .

وقبل أن أنهى كلمتي أود أن أشيد بالنيابة عن وفد بلدي بالأمين العام ، رجل السلم ، لالتزامه الشخصي ، باستقلال ناميبيا ، ولجهوده الدؤوبة الرامية إلى تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا ، وخصوصا قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي الوقت الذي ندعو فيه إلى مواصلة تلك الجهود ، نؤكد له مرة أخرى تعاون حكومة ليبيريا معه وتأييدها الكامل له .

السيد ماردوفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

(ترجمة شفوية عن الروسية) : يستطيع المرء أن يلحظ ، في عالمنا الراهن المتعدد الجوانب ، اتجاهات إيجابية الى جانب الاتجاهات المعاكسة ، فهناك وعي متزايد بتلاحم العالم والمصير المشترك لكل الشعوب . وبدأت عناصر التفكير السياسي الجديد تتغلغل في صلب السياسات العملية والاجراءات المحددة بما في ذلك شؤون نزع السلاح . وظهر تحرك صوب التسوية السياسية للنزاعات الاقليمية ، وبوجه خاص ، نشأت آلية سياسية بدأت العمل في الجنوب الافريقي .

إننا نؤيد المحادثات الرباعية بشأن التسوية السياسية للحالة في الجنوب الافريقي من حيث المبدأ ، لكننا نرى أنه يتعين علينا أن ننطلق بشأن هذا البند من الوضع الفعلي في ذلك الجزء من افريقيا . لقد قيدت ناميبيا بالاعلال طوال قرنين . وانقضت اثنتان وعشرون سنة منذ أن أنهت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأنطت المسؤولية عن هذا الاقليم بالامم المتحدة . ولقد اتخذت الجمعية العامة وغيرها من الهيئات ما يزيد عن ١٠٠ قرار بشأن هذه المسألة دعت فيها الى وضع حد لاحتلال جنوب افريقي غير الشرعي للاقليم . واستمر قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تنفيذ طوال عشرة أعوام .

وفي الآونة الأخيرة ، لم تشهد الحالة في ناميبيا أي تحسن بل تردت عن ذي قبل . وتؤكد الوثيقة (A/AC.131/284) التي قدمها مجلس الامم المتحدة لناميبيا بوجه خاص على مواصلة جنوب افريقيا خلال العام الماضي استعمال كل الاساليب الممكنة لإخضاع الشعب النامبي . كما قامت بتوسيع نطاق سياسة الفصل العنصري لكي تشمل كل جوانب الحياة لسكان الإقليم ، وزادت من إضفاء الطابع العسكري على ناميبيا ومن أعمال العنف والقمع ضد الشعب النامبي . وازداد وقوع حالات الاختفاء واحتجاز أعضاء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ومؤيديها . وقام نظام بريتوريا بفرض حالات الطوارئ ، والاحكام العرفية ، وحظر التجول في ما يسمى بالمناطق الامنية التي تشمل أكثر من ثلثي الإقليم .

ولانتزال ناميبيا خاضعة لاحتلال قوات جنوب افريقيا . ففي بلد يبلغ عدد سكانه حوالي مليون و ٦٠٠ ألف نسمة هناك حوالي ١٠٠ ٠٠٠ جندي تابعين لجنوب افريقيا موجودين في ذلك بصورة غير شرعية تدعمهم قوات للشرطة مؤلفة من ١٠ ٠٠٠ فرد . وتستخدم جنوب افريقيا هذا الوجود العسكري الكبير كوسيلة أساسية لاستمرار السيطرة على الاقليم وارتكاب أعمال العدوان ضد دول خط المواجهة ، وخاصة أنغولا .

ولا يخامرنا شك في أن أحد الأسباب الرئيسية لرفض جنوب افريقيا منح الاستقلال لناميبيا يتمثل في غنى الاقليم بالموارد الطبيعية . وعلى الرغم من القرارات العديدة التي أصدرتها الامم المتحدة ، وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧١ والمرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية في ناميبيا ، تواصل العناصر الاقتصادية التابعة لجنوب افريقيا والدول الغربية وغيرها من الجهات الأجنبية نهب الموارد الطبيعية للاقليم . ولقد أدت الأنشطة التي لا كبح لها من جانب المصالح الاقتصادية الأجنبية في ناميبيا الى استغلال ثروتها بطريقة تضر بمصالح الشعب والى تعزيز احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي للإقليم .

ويتجلى نطاق هذه الأنشطة ، على سبيل المثال ، في البيانات الواردة في الوثيقة A/AC.131/286 الصادرة عن مجلس الامم المتحدة لناميبيا . فهي تبين ، في جملة أمور ، أن نظام الفصل العنصري يهيئ ظروفًا تيسر للشركات عبر الوطنية التابعة لبعض البلدان الغربية تحقيق أرباح طائلة نتيجة لنهب الموارد الاقتصادية لناميبيا واستغلال العمال الناميبين ، الذين تقل مرتباتهم ، حسب التقديرات ، ١٨ مرة عن مرتبات العمال البيض في ناميبيا .

ولقد أعلنت الجمعية العامة في القرار ١٤/٤٢ ألف ، وفي قرارات سابقة أيضا ، عدم شرعية جميع أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في ناميبيا ، ودعت الشركات عبر الوطنية الى مغادرة اقليم ناميبيا فورا ووقف تعاونها مع إدارة جنوب افريقيا غير الشرعية .

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

ومن الواضح تماما أن نظام الفصل العنصري ما كان بوسعها أن يسلك هذا السلوك الوقح لولا حصوله على الدعم المباشر وغير المباشر من جانب بعض البلدان الغربية . وتنبع مصلحة هذه البلدان في تعزيز نظام برتورييا ومواصلة احتلاله لناميبيا من اعتبارات ومصالح سياسية واقتصادية وعسكرية واستراتيجية . وتتحمل هذه البلدان المسؤولية الأساسية عن وضع العراقيل أمام فرض مجلس الأمن جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

إن الطريق الذي يمكن أن يؤدي الى تسوية سياسية في ناميبيا معروف تماما . ويرد وصفه بالتفصيل وبصورة واضحة في قرارات الأمم المتحدة ، ولاسيما في قراري مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وكذلك في القرارات اللاحقة الصادرة بشأن ناميبيا والتي حظيت بالقبول في جميع أرجاء العالم .

ومما يتسم بأهمية قصوى الآن ممارسة الضغط على نظام برتورييا بغية تنفيذ هذه القرارات دون ربط مسألة منح الاستقلال لشعب ناميبيا بمسائل دخيلة تماما .

ويؤيد وفد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية النداء الذي وجهته بلدان حركة عدم الانحياز مؤخرا الى مجلس الأمن والوارد في الوثيقة A/43/708 لفرض جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصري في حالة لجوء جنوب افريقيا مرة أخرى الى أساليب التسوية والمماطلة ومنع البدء بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وجمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية التي دأبت على الدعوة الى انتهاج سياسة مبدئية تتمثل في الإزالة الكاملة والتامة للاستعمار والعنصرية والفصل العنصري بجميع مظاهره وأشكاله ، تدعو على نحو حاسم ومتسق الى ممارسة شعب ناميبيا على الفور لحقه في تقرير المصير والاستقلال في ناميبيا المتحدة التي تتمتع بسلامتها الإقليمية الكاملة . كما تدعو الى الانسحاب الكامل والغوري لجميع قوات جنوب افريقيا وموظفيها من الاقليم .

ونحن نؤيد سوابو التي اعترفت بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بوصفها الممثل الوحيد الاصيل للشعب الناميبي . ونحن نؤمن بزيادة الجهود الجماعية لكسر حالة الجمود بالنسبة لهذا النزاع في الجنوب الافريقي ، ونعتقد أنه لابد من بذل جهد بناء للتوصل الى السبل والوسائل اللازمة للتنفيذ السريع للقرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن ناميبيا . ونحن نؤمن بالعمل من أجل التوصل الى تسوية سلمية في المنطقة تتفق تماما مع المبادئ المقبولة من الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وتستلزم هذه التسوية الوقف الكامل لاعمال العدوان التي يشنها نظام الفصل العنصري على الدول الافريقية المجاورة ، وحظر القيام بمثل هذه الاعمال في المستقبل ، ومنح ناميبيا الاستقلال فورا ، والقضاء العاجل على نظام الفصل العنصري اللانساني في جنوب افريقيا .

وتتحمل الامم المتحدة مسؤولية مباشرة عن منح ناميبيا استقلالها في أقرب وقت ممكن ، وبالتالي فمن المهم للغاية تعزيز دور هذه المنظمة ، وبالدرجة الاولى مجلس الامن ، في تنفيذ قرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا . وتؤيد جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية جهود الامين العام من أجل تسوية المشكلة الناميبية ، وتشيد بالانشطة التي قام بها مجلس الامم المتحدة لناميبيا .

وستواصل جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية دعمها لكفاح شعب ناميبيا بالاسل بقيادة سوابو من أجل تحريره ، مستهدية في ذلك بموقفها القائم على المبدأ . ختاما أود أن أعرب عن أمني في أن تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات بشأن هذا البند من جدول الاعمال تزيد من تعبئة جهود المجتمع الدولي من أجل تحرير ناميبيا والقضاء النهائي على الاستعمار والعنصرية في الجنوب الافريقي . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن الشعب الناميبي سوف يحصل على حريته واستقلاله الحقيقي بدعم قوى السلم والتقدم والعدالة .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد تركزت مناقشات كثيرة في السنوات الاخيرة حول المحاولات الرامية الى التوصل الى تسوية تفاوضية لكفاح ناميبيا الحقيقي من أجل الاستقلال .

ولا يجب أن يشعر العالم بخيبة الأمل لأن مسألة ناميبيا عرضت للمناقشة مرات عديدة في هذه الهيئة دون أن يغير الأمر من موقف سلطات جنوب افريقيا . ويجب أن تستمر هذه الجمعية والامين العام ومجلس الامن ومجلس الامم المتحدة لناميبيا في ممارسة مزيد من الضغط على جنوب افريقيا وأصدقائها .

ولاتزال بابوا غينيا الجديدة ترى أنه يجب علينا جميعا أن نبذل جهودا متضافرة تمشيا مع روح البيانات المدلى بها في هذه الجمعية بغية التنفيذ الفوري لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وكل قرارات ومبادرات الامم المتحدة ومجلس الامم المتحدة لناميبيا .

وقد زاد من تشويه الوجه القبيح للاستعمار الجشع الاقتصادي ، وعقدة التفوق الثقافي ، والفطسة السياسية ، والمصالح الاستراتيجية . والاستعمار مستمر في ناميبيا وفي غيرها بسبب الجشع وعقدة التفوق والفطسة والمصالح الاستراتيجية هذه . إن الموارد الطبيعية الوفيرة في ناميبيا وجنوب افريقيا تفري البلدان بأن تتمسك بسياسات تعرف في قرارة أنفسها أنها خاطئة ولا مبرر لها .

وهناك من يفضل أن تبقى ناميبيا اقليما مستعمرا تحت حكم جنوب افريقيا العنصرية مادامت ثرواتها الفنية تتدفق اليه . ولو لم تكن ناميبيا على مثل هذا الفن من الثروات الطبيعية ، ولو لم تكن لها هذه الاهمية الاستراتيجية لما واجهت معارضة في حصولها على الحرية والاستقلال . وتأمل بابوا غينيا الجديدة أن تتحد كل الشعوب في العالم والجماعات المعنية المختلفة في ناميبيا ، لأنها إن لم تفعل ذلك فسيواصل نظام الفصل العنصري انتهاز الفرصة ليزيد من نفوذه ، ومن زعزعة الاستقرار بين شعوب ناميبيا والجنوب الافريقي الطيبة . وترحب بابوا غينيا الجديدة بالمقترحات الرامية الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا . ونشيد بالامين العام وغيره لجهودهم التي لا تكل ، والتي تبعث فينا هذا الأمل .

وتناشد بابوا غينيا الجديدة كل الدول الاعضاء أن يكونوا واقعيين ، وأن يمنحوا تأييدهم الكامل لمشروع القرار المعروف علينا . دعونا ، ولو للحظة واحدة ،

ننسى خلافاتنا ، ونتجمع معا لنشدو في تناغم وانسجام ، ونظهر لجنوب افريقيا أنه لا بد من منح ناميبيا استقلالها . وإذا فعلنا هذا ، فسنضيف بلدين ، على الأقل ، الى الأمم المتحدة تمشيا مع هدف تحقيق العالمية لعضوية هذه المنظمة ، الأسرة العالمية للأمم . ونحن أعضاء هذه المنظمة ، نعتبر أنفسنا أبطال النضال من أجل التحرير . وقد حارب الكثيرون بقوة لتحرير أنفسهم من ريقة الاستعمار ؛ ولذلك فنحن ملتزمون تماما بمبادئ تصفية الاستعمار قولا وفعلا . ومع أن الاستعمار كنظام أصبح جزءا من تاريخ الانسان إلا أنه لم يختلف كلية للأسف الشديد . إن ناميبيا هي بالفعل البقية التعيسة للعهد الاستعماري في قارة افريقيا العظيمة ، شأنها شأن كاليديونيا الجديدة في القارة الاستوائية في المحيط الهادئ . إن تصفية الاستعمار هي بالتأكيد إحدى المسائل التي يسود الاجماع عليها . والآن هل يجوز لنا نحن الذين حاربنا بقوة لنحرر أنفسنا من الاستعمار ، أن نتجاهل أولئك الذين يحاربون نفس العدو اليوم ؟

إن تحدي جنوب افريقيا العنصرية المستمر للنداءات العالمية بإنهاء الفصل العنصري وسحب قواتها من ناميبيا لا يمكن مجابته إلا بالتعبير القوي عسن الإرادة السياسية الطلبة ، والمسؤولية الادبية من جانب أولئك الذين يملكون أن يمارسوا ضغطا فعلا ، ومنه فرض جزاءات إلزامية على جنوب افريقيا العنصري .

وتؤكد بابوا غينيا الجديدة من جديد تضامنها مع شعب ناميبيا والشعب الافريقي في كفاحه على طول الطريق الوعر المر المؤدي الى الحرية والاستقلال . لأن اعتقادنا اعتقاد راسخ بأنه لا توجد قوة يمكنها أن تقاوم الى الأبد شعبا عقد العزم على تحرير نفسه من الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري .

السيد مكليين (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن مبادئ

السلم والحرية وتقرير المصير تشكل وعي الشعوب عبر التاريخ . فمعظم تلك الشعوب بذل جهودا مضنية لتحديد هويتها والتمتع بحقها غير القابل للتصرف في العيش في حرية . وكولومبيا نفسها انبثقت عن هذه العملية التاريخية ، وهي ، بوصفها جمهورية مستقلة ، لم تكتف بإدراج تلك المبادئ في قوانينها ودستورها ، بل التزمت أيضا بقضية جميع الشعوب بما في ذلك الشعوب التي مازالت تناضل من أجل انجاز تلك المشمل اليوم .

إن إنشاء الأمم المتحدة أعطى لهذا الالتزام طابعا عالميا وأدى هذا بدوره الى الوصول الى واحدة من أهم وأنجح مراحل التاريخ الانساني ، المرحلة التي شهدت عملية تقرير المصير والقضاء على الاستعمار التي بدأت عام ١٩٤٧ باستقلال الهند بقيادة جواهرلال نهرو الذي نتذكره بصفة خاصة اليوم الموافق ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة عيد ميلاده المئوي .

بيد أن هذه العملية لم تستكمل بعد لأن البشر مازالوا يعيشون تحت نير الاستعمار . وهذا صحيح بالتأكيد بالنسبة لناميبيا حيث لا يسعى شعبها الى ممارسة حقه غير القابل للتصرف في الاستقلال فقط بل ويكافح أيضا نظاما عقد عزمه على إدامة سيطرته على أراضي هذه الاقليم بأي ثمن . ولم يكن للعديد من المبادرات التي اتخذتها منظمتنا ، لاسيما طوال السنوات العشرين الماضية أي أثر ، ولم يكن لضغط المجتمع الدولي أيضا أي أثر إذ أن ناميبيا مازالت تخضع لسيطرة نظام أجنبي من النواحي المادية والاقتصادية والإدارية كافة .

ويتساءل المرء ما هو سبب الجمود في هذه العملية التي لا ينبغي أن نتراجع في تنفيذها والتي ينبغي أن تلقى تأييدا عالميا ؟ إن السبب يتمثل أولا وأخيرا في العناد المستمر من جانب نظام جنوب افريقيا في مواجهة هذه الحالة . والواقع ، إن حكومة بريتوريا بيّنت بوضوح استهانتها بالحقوق الاساسية مثل الحق في السلم والعدالة والحرية ، لا خارجيا فقط حيث تواصل سيطرتها على اقليم ناميبيا ، وإنما داخليا أيضا

حيث ، تستمر في تطبيق نظام الفصل العنصري السياسي الذي يضمن السلطة للأقلية على حساب الأغلبية الكبيرة متجاهلة تلك المبادئ والنداءات المتكررة للمجتمع الدولي ، ولم تكتف حكومة جنوب افريقيا ، في الدفاع عن موقفها ، بتجاهل نداءات المجتمع الدولي وقرارات ومقررات الامم المتحدة فقط وإنما واصلت انتهاج سياسة زعزعة استقرار المنطقة بصورة سافرة ، وتجاوزت حدودها الوطنية سعيا منها الى بسط نفوذها وسيطرتها .

وفي حين أن من الضروري أن نعتترف بأن عناد حكومة بريتوريا وعجرفتها هما المعوقان الرئيسيان أمام استقلال ناميبيا الشرعي ، إلا أن من الحصاد أيضا أن نحلل استراتيجية الامم المتحدة عبر تلك السنوات ونجري بعض التغييرات الممكنة في طرق عملنا لتساعدنا بشكل أقوى في إعادة تحديد استراتيجيتنا في المستقبل . لا أنوي الدخول في تفاصيل تاريخية لهذه العملية وإنما أود أن أبرز بعض جوانبها لتعزيز دور الامم المتحدة في الجهود التي تبذلها من أجل إنجاز استقلال ناميبيا . فأولا يجب أن ننوه بالافتقار الى التصميم على تنفيذ الجزاءات الالزامية كخطوة منطقية لتأمين الالتزام بقرارات ومقررات المنظمة . وفي حالة ناميبيا ، كانت هذه المسألة واضحة في أكثر من مناسبة . وعلى سبيل المثال ، أشير الى القرار ٢١٤٥ (د - ٢) الذي أنهى ولاية جنوب افريقيا على ناميبيا وأمرها بالانسحاب فورا من هذا الاقليم ، والى قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي اتخذ بالاجماع قبل أكثر من ١٠ سنوات ولم ينفذ بعد .

وكان افتقار دول أعضاء معينة الى الإرادة من العوامل الأساسية التي حالت دون تطبيق الآلية التي تلزم الدول باحترام قرارات ومقررات الامم المتحدة ، وهذه حقيقة أدت بوضوح الى تشييط وتعطيل عمل المنظمة . وهذه الصعوبة في فرض الاحترام الواجب لقرارات الامم المتحدة أسفرت عن مشكلة أخرى هي اتخاذ قرارات تبدو متناقضة أو متذبذبة . فقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢) و ٢٢٤٨ (د١ - ٥) أعطيا المنظمة ولاية مباشرة أولا ، ثم من خلال إنشاء مجلس ناميبيا ، لانجاز انتقال ناميبيا من دولة مستعمرة الى أمة حرة . وبالإضافة الى ذلك جعلنا بدء تنفيذ هذه العملية مشروطا

بانسحاب جنوب افريقيا الغوري من اراضي ناميبيا . أما قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) فينقل تلك الولاية الى ممثل خاص مستقل لاستبعاد انسحاب جنوب افريقيا كشرط لإجراء الانتخابات . وبالطبع ، تتطور جميع العمليات وتفرض بالتالي الحاجة الى التكييف المستمر مع الظروف المتغيرة ، ولكن من الواضح أيضا أنه ينبغي لهذه العملية أن تسفر عن بعض التقدم تجاه تسوية المشكلة ، وألا تصطم ، كما يبدو الآن ، بعناد أحد الأطراف . ويبدو أن قضية ناميبيا تنطبق عليها الحالة الثانية .

ونتيجة لهذه العوامل قلت قدرة الامم المتحدة على الضغط وبالتالي بدأت عملية المحادثات المستقلة التي تستهدف إيجاد حل حاسم للمشكلة الناميبية . وكولومبيا على استعداد لتأييد تلك المبادرة التي نأمل في أن تؤدي الى التنفيذ غير المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وعلى الرغم من ذلك ، نشعر أن من الأفضل تنفيذ هذه العملية برعاية الامم المتحدة مباشرة ومع - وهنا سأتطرق الى مسألة قد تكون أكثر أهمية - إشراك ممثلي شعب ناميبيا الذين تحولوا فجأة من أطراف في المفاوضات الى موضوع للمفاوضات .

إن هدفنا الأولي مازال منح الشعب الناميبى استقلاله فورا وإجراء انتخابات تمكّن هذا الشعب من تقرير مصيره . ولذلك سنؤيد أية مبادرة سلم في نطاق هذه البارامترات تتفق والمصالح الحقيقية للشعب الناميبى . ومن ناحية أخرى ، ندرك أن مشكلة ناميبيا مازالت قائمة وأن الولاية المعطاة لمنظمتنا مازالت سارية الآن ، كما كانت في أي وقت مضى . ونتيجة لذلك ، لا ينبغي أن يستمر عمل هذه المنظمة فقط وإنما أيضا أن يضاعف . وتبعاً لذلك ، يجب أن نكون على استعداد للتركيز على جوانب أصبحت الآن ثانوية ولكنها كانت بلا شك دعائم أساسية لاستراتيجية الامم المتحدة ، وهي المرونة والاستقلالية وتوحيد الجهود وتنسيقها .

إن الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة ينبغي أن تتمكن من التكيف مع الحالات المتغيرة باستمرار . ويتعين عليها أن تتبع نهجا يمكنها من العمل المتواصل والهادئ ، بصورة مستقلة عن أي عملية يمكن أن تعترض سبيلها . وما هو أهم من ذلك أن جهود الأمم المتحدة يجب أن تستند إلى استراتيجية منسقة في كل أنحاء المنظمة وهيئاتها المختلفة .

غير أن من أهم الأمور ، علاوة على تلك المفاهيم ، أن تعمل كل دولة عضو على ضمان تنفيذ الحقوق الأساسية في الحرية والسلم والاستقلال تنفيذا تاما - لأن هذه الحقوق ملك لكل الشعوب في العالم . وستواصل كولومبيا العمل صوب تحقيق هذه الغاية - لا عن طريق الجمعية العامة فحسب وإنما أيضا عن طريق عضويتها في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وفي مجلس الأمن .

إن الالتزام بقضية ناميبيا الحرة التزام عالمي يجب أن يبقى من بين البنود الرئيسية في جدول أعمالنا حتى يتم تحقيق ذلك الاستقلال الذي طال انتظاره . وريشما يتم ذلك يجب على الأمم المتحدة ألا تتراخى في بذل جهودها . بل على العكس من ذلك ، يجب عليها أن تبذل كل ما في وسعها لكفالة أن تتمشى كل الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف مع الاحتياجات الحقيقية للشعب النامبيي ومع حقوقه .

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال : رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/43/600/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تتضمن الوثيقة A/43/600/

Add.1 ، رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات . وكما يعلم الأعضاء ، قررت الجمعية ، في الفقرة ٧ من الفرع أولاً من قرارها ٢٤٣/٤٠ ، أنه لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد دورة عادية للجمعية العامة ما لم تـأذن الجمعية صراحة له بذلك .

وكما أشير في الرسالة التي ذكرتها للتو ، أومت لجنة المؤتمرات بالإذن للفريق المعني باختيار الفائزين بجوائز حقوق الانسان بعقد جلساته أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد تلك التوصية ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥